جامعة العربي التبسي – تبسة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الإتفاق النووي الإيراني وإنعكاساته على العلاقات الأمريكية–السعودية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتيجية

–إعداد الطلبان:
- عمارة فرحاني
- نوال قمادي

– إشراف الأستاذ(ة):
أ.ليندة عكروم

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ.سمير كيم	أستاذ محاضر قسم –أ–	رئيسا
أ.ليندة عكروم	أستاذ مساعد قسم –أ–	مشرفا ومقررا
أ.رفيق بن حصير	أستاذ مساعد قسم –أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

مقدمة:

يعد موضوع الإتفاق النووي الإيراني من بين أهم المواضيع المثيرة للجدل على الساحة الدولية، نظرا للإصرار إيران على إمتلاك السلاح النووي ،وتأكد في نفس الوقت أنه من أجل أغراض سلمية، في حين ترى الدول الأخرى من بينها الدول الغربية أنه مقدمة للوصول إلى قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط ،وهذا ما أدى إلى تخوف الدول المجاورة من هذا المشروع، فبالرغم من الصعوبات التي واجهتها إيران حول هذا الموضوع من عقوبات إقتصادية ، من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها المتوترة مع الدول الأخرى وبعد نظرة في عمق هذا المشروع قرر الرئيس باراك أوباما(BARAK OBAMA) ،إبرام إتفاق مع إيران وما يحمله من إيجابيات وسلبيات على دول الإتفاق ومدى تأثيره على العلاقات الأمريكية السعودية في ظل مايحدث في المتغيرات الدولية الجديدة، حيث ترى كل من الدول التي تمتلك حق الفيتو (فرنسا، بريطانيا، الصين، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية) ،أنّ الحل الوحيد للتعامل مع إيران في هذا المجال هو إبرام هذا الإتفاق لكن معارضة باقي الدول لهذا الإتفاق ،يبقى مرهون بالعلاقات الأمريكية والدول الحليفة لها ويبقى السبب الرئيسي الذي يتمحور حوله الموضوع هو نجاح أو فشل هذا الإتفاق، مع عهدة الرئيس الأمريكي باراك أوباما وجهوده المبذولة من أجل تحقيق حدث تاريخي لهذا الإتفاق.

- **أهمية الموضوع:**

الأهمية العلمية:

-موضوع الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات الأمريكية السعودية من بين مواضيع العلوم السياسية بصفة عامة والدراسات الإستراتيجية بصفة خاصة ومن المواضيع البحثية المثيرة للجدل .

- موضوع الإتفاق النووي الإيراني له جملة من المعارف ترشد الباحث وتجود مملكته العلمية.

الأهمية العملية:

1-تسليط الضوء على موضوع الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات الأمريكية السعودية وذلك من خلال دراسة شاملة من جميع الجوانب السياسية والإقتصادية والعسكرية

2-دراسة خلفيات وأبعاد الإتفاق النووي الإيراني ومدى وإنعكاساته على العلاقات الأمريكية السعودية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.

أسباب إختيار الموضوع:

أ-أسباب ذاتية:

نهتم بهدا الموضوع برغبتنا في دراسة الموضوع محل الدراس

1-موضوع الإتفاق النووي الإيراني موضوع جديد ومثير للإهتمام نظرا لما يحتويه من إنعكاسات على العلاقات الأمريكية السعودية.

-حيث تكمن الرغبة الداتية في كون الموضوع يضيف صبغة علمية على مجال العلوم السياسية.

2-محاولة البحث في موضوع الإتفاق النووي الإيراني وإرتباطه بطبيعة العلاقات القائمة بين الدول الخمسة زايد واحد(فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية ،روسيا، الصين) إلى جانب إيران.

-حيث مالت رغبتنا في مدى امكانية التعرف على ما سيحدث في العلاقات بين الدول الفاعلة في الاتفاقالنووي الايراني.

ب-أسباب موضوعية:

1-إعتبار موضوع الإتفاق النووي الإيراني من أبرز القضايا التي نالت إهتمام جميع المهتمين به، وإعتباره من بين أهم مواضيع الساعة لعام ألفين وخمسة عشرة ميلادي (2015م)، وألفين وستة عشرة ميلادي (2016م).

2-الوقوف على الأسباب الخفية والمعلنة لموضوع الدراسة ،ومدى إصرار إيران على إمتلاك السلاح النووي رغم الصعوبات التي تواجهها من عقوبات إقتصادية أو حتى السياسية.

إشكالية الدراسة:

فيما تكمن خصوصية وظروف الإتفاق النووي الإيراني في تأثيرها على طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة؟

الأسئلة الفرعية:

1-ماهي خلفيات الإتفاق النووي الإيراني؟

2-لماذا تم الإنتقال من الملف النووي الإيراني إلى الإتفاق النووي الإيراني؟

3-كيف ساهمت الظروف والإنعكاسات في تفعيل دور الإتفاق النووي الإيراني؟

4-هل أثر الإتفاق النووي الإيراني على العلاقات الأمريكية السعودية؟

5-فيما تتمثل الجهود المبذولة من طرف دول الإتفاق النووي؟

الفرضية:

تتأثر طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية بقوة مصالح الأطراف الفاعلة في الإتفاق النووي الإيراني.

حدود الدراسة: (الزمكانية)

تكمن حدود الدراسة في زمانية ومكانية:

-بالنسبة للحدود الزمانية

يمتد الإتفاق النووي الإيراني إلى جذور قديمة للملف النووي الإيراني ،وذلك بمحاولتها لإقامة مشروع سلمي منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي، طوال هذه الفترة أصبح الموضوع مثير للإهتمام من طرف الدول النووية في الوقت الراهن ،مما أدى إلى التوصل إلى الإتفاق في أربعة عشرة يوليو عام ألفين وخمسة عشرة ميلادي (2015م) .

-بالنسبة للحدود المكانية

وبما أن موضوعنا أن يتناول إنعكاسات على العلاقات الأمريكية السعودية فله ثلاثة أبعاد (قريبة، بعيدة حالية) في مجموعة الدول الخمسة زائد واحد المتمثلة في كل من ،(الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الصين، فرنسا، بريطانيا)، زائد إيران كعضو في الإتفاق فتم إبرام الإتفاق نووي إيراني في جنيف بسويسرا.

تبرير خطة البحث:

لدراسة موضوع الإتفاق النووي الإيراني تتطرقن إلى خطة منهجية محكمة،حيث تم إتباع خطة البحث وفق المعلومات المتوفرة حول الموضوع، بداية من الأهمية الجيو إستراتيجية لدولة إيران ومدى إنعكاسها على المطالبة بحق إمتلاك السلاح النووي ،وصولا إلى الإتفاق المبرم والتطرق إلى أبعاد والخلفيات هذا الموضوع وما يحمله من تأثيرات سلبية وإيجابية ،على طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية نوقدرة إيران على تجسيد هذا الإتفاق من الناحية السياسية والأمنية والعلمية والإقتصادية إلى تقييم الإتفاق النووي الإيراني.

المقاربات المنهجية:

أ-المناهج المتبعة في الدراسة:

المنهج التاريخي: يساعد الباحث الاجتماعي خصوصا عند دراسته للتغيرات التي تطرأ على البنى الاجتماعية وتطور النظم الاجتماعية في التعرف على ماضي الظاهرة وتحليلها وتفسيرها علميا، في ضوء الزمان والمكان الذي حدثت فيه، و مدى ارتباطها بظواهر أخرى ومدى تأثيرها في الظاهرة الحالية محل الدراسة ومن ثم

الوصول إلى تعميمات والتنبؤ بالمستقبل، إستخدمناه بالتطرق إلى الجذور التاريخية للملف النووي الإيراني والإنتقال إلى الإتفاق النووي الإيراني من 1957م إلى غاية 2015م على الترتيب.

منهج دراسة الحالة: يهدف إلى التعرف على وضعية معينة، وبطريقة تفصيلية دقيقة، وبعبارة أخرى فالحالة التي يتعذر علينا لأن نفهمها أو يصعب علينا إصدار حكم عليها نظرا لوضعيتها الفريدة من نوعها يمكننا أن نركز عليها بمفردها، ونجمع جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بها، ونقوم بتحليلها والتعرف على جوهر موضوعها، ثم نتوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها، إستخدمنا هذا المنهج بالتطرق إلى مفهوم الإتفاق ومدى إنعكاسه على طبيعة العلاقات الأمريكية –السعودية.

المقاربات المنهجية:

تجسيد النظرية الواقعية على الإتفاق النووي الإيراني وإنعكاساته على طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية: فهي تطرح النموذج الأمني ،كإطار تفسيري لإمتلاك الدولة السلاح النووي في ظل البيئة الدولية الفوضوية فالدولة في هذا الموقف تسعى إلى البحث على السلاح النووي لردع قوة نووية أخرى.

المنظور الذي يخص جورج شولتز J-chaultz في مقولته " الإنتشار يولد الإنتشار" حيث أنه في الوقت الذي طورت فيه دولة ما ،سلاحا نوويا تسعى فيه لإحداث توازن القوى والردع مع خصومها السياسيين فهو تهديد لدولة أخرى وتسعى أيضا، للمبادرة بالحصول على ذات السلاح لحفظ أمنها القومي فالتفاؤل الذي يفرض نفسه وفق هذا المنظور: هل الإعتبارات الأمنية هي السبب المركزي لمسعى إيران النووي؟، فمن خلال هذا الإطار النظري للنظرية الواقعية يتسم بإسقاط ذلك على الجانب التطبيقي فالعلاقات السعودية الأمريكية تحكمها المصلحة بإعتبارها الهدف الأسمى لأي دولة وهذا حسب النظرية الواقعية.

تعتبر السعودية أن القوة العسكرية فوضى في النظام ناتجا عن غياب سلطة مركزية تحتكر إستخدام القوة فهي الحقيقة الأساسية في العلاقات الدولية ،قد تلجأ إلى زيادة قوتها في تعاملها مع المحيط الخارجي، وهو بالضبط في ظل الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي فسعي إيران لإمتلاك السلاح النووي ،مرتبط بنتيجة مصالح السعودية في منطقة الشرق الأوسط.

كخلاصة حول النظرية الواقعية في هذا الموضوع هو أن النظرية الواقعية فرضت نفسها على مختلف نظريات السياسة ،التي جاءت لتدريس وتحليل ما هو قائم في العلاقات الدولية وتقوم أيضا هذه النظرية على جملة من المرتكزات ،التي تساندها في إثبات صحة أهدافها التي تسعى للوصول إليها (القوة وميزان القوى المصلحة القومية)، تعتبر من المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي، فالقوة متغير أساسي ،وميزان القوى الوسيلة الأكثر

عملية لإقامة السلام والإستقرار فالمصلحة القومية معيار أساسي، في السياسة الخارجية فالدول الكاملة السيادة في علاقاتها تستعمل سياستها الخارجية كوسيلة لتحقيق أهدافها المتعددة التي تصب في قالب المصلحة الوطنية ،مثل الولايات المتحدة الأمريكيةتسعى الى تحقيق مصالحها اينما وجدت.

الدراسات السابقة:

إستحدمنا في دراستنا لهذا الموضوع مجموعة من الكتب وتتمثل فيمايلي:

1-كتاب أحمد محمود إبراهيم "البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية ومخاطر التصعيد الصادرة على مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006م".

-من خلال دراستنا لهذا الكتاب افادنا في الجانب السياسي والأمني، في البرنامج النووي الإيراني والإستراتيجيات المستخدمة لتتبع مسار الملف النووي الإيراني.

2-كتاب عطية ممدوح حامد " إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل الصادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005م".

-إستنبطنا من هذا الكتاب مجموعة من الإتفاقيات تنص عن عدم إنتشار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط.

صعوبات البحث:

أثناء تطرقنا إلى الظاهرة المدروسة واجهنا عدة صعوبات أغلبها:

-طبيعة الموضوع جديدا نوعا ما نظرا لقلة الكتب باللغة العربية واللغة الأجنبية.

-معظم ماتناوله هذا الموضوع هو مجرد تقارير ومجلات وصحف فقط، مما يشكل صعوبة في إيصال المعلومة إلى أذهاننا وتجسيدها على المذكرة.

-يوجد خلط في المعلومات وإختلاف وجهات النظر بين الدارسين لموضوع الإتفاق النووي الإيراني ،فلكل دارس نظرة تختلف عن الأخرى وخاصة فيما يخص الإنعكاسات على طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية.

-قلة الكتب التي تتناول هذا الموضوع لكون الوضوع جديد.

الفصل الأول:

خلفيات الإتفاق النووي الإيراني

الفصل الأول:خلفيات الإتفاق النووي الإيراني.

سنتناول في فصلنا هذا مجموعة من العناصر التي إرتأينا التطرق إليها نظرا لكونها تخدمنا في موضوعنا محل الدراسة، فلقد تعرضنا إلى ثلاث مباحث ففي المبحث الأول تعرضنا إلى الخلفية الجيو إستراتيجية لدولة إيران من أجل أن نبرز أهمية الموقع الذي تحتله إيران والذي أكسبها مكانة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط،أما في المبحث الثاني فتعرضنا إلى الملف النووي الإيراني من أجل التوصل إلى أهم التطورات ،التي وصلت إليها دولة إيران، وذلك باعتبارها خلفيات الاتفاق النووي الإيراني.

المبحث الأول:الخلفية الجيو إستراتيجية لدولة إيران.

تعتبر دولة إيران من الدول التي تحتل موقع إستراتيجي هام لايستهان به في منطقة الشرق الأوسط حيث نجدها بأنها قوة إقليمية في تلك المنطقة ،وهذه القوة ساعدتها في إحتلال مكانة دولية وعالمية في معظم المجالات(السياسية، الإقتصادية و لإجتماعية والثقافية والعسكرية)، فحاولت إيران الوقوف في وجه التهديدات الداخلية والخارجية على حد السواء لكن هذه الرغبة أدخلتها في حلقة توتر مع دول الجوار والدول النووية التي لها حق الفيتو(فرنسا–ألمانيا–الولايات المتحدة الأمريكية–روسيا والصين والهند).

المطلب الأول: الموقع الجيو إستراتيجي لدولة إيران

إيران هي إحدى دول العالم الإسلامي ومنطقة الشرق الأوسط، وتسمى حاليا بالجمهورية الإسلامية بعدما قاد الإمام الخميني ثورة الشعب الإيراني وطرد منها صاحب عرش الطاؤوس الإمبراطور شاهنشاه (ملك الملوك).

من بين أشهر المدن الإيرانية نجد العديد من هذه المدائن بل أكثر من عشرون (20 مدينة رئيسية سياحية) وفي طليعتها ،(طهران، أصفهان، شيراز مشهد، قميزدكرمان، همدان وغيرها)، من الكثير من هذه المدن.

على الرغم من ذلك لم تتمكن إيران من تحويل مقدراتها الجيوسياسية إلى امتيازات سياسية، فهي دولة تنظر إليها عدد من الأنظمة العربية على أساس أنها دولة شيعية غير عربية، مما يجعلها تفتقر إلى التوحيد الطبيعي مع محيطها،إقليميا وعالميا (إسلاميا) كما تفتقر أيضا إلى أصدقاء استراتيجيين ،يمكنها الاعتماد عليهم ولذلك لم تستطع مثلا إقامة علاقات إقليمية ذات أهمية، وهي ليست موجودة في مجلس التعاون الخليجي.[1]

1-رابح بن لعيد دخينيسة،" نظام الحكم في جمهورية إيران الإسلامية دراسة من الأسس النظرية والمؤسسات السياسية "**مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، فرع تنظيم سياسي وإداري**،جامعة الجزائر كلية علوم سياسية والإعلام 2008، ص 157.

مع أن علاقاتها مع الهند والصين في تطور مستمر،إلا أن هاتين الدولتين، مثل روسيا، لا ترغب في رؤيتها كدولة نووية، تعد إيران واحدة من دول العالم النادرة التي استطاعت إن تجمع الأقوام الإريائية المختلفة وخاصة الفرس على أراضيها وأن توفر لهم حياة سلمية ومستقرة منذ حوالي ثلاثة ألاف وخمسمئة سنة (3500سنة) ونظام الدولة هو الجمهورية الإسلامية، ويتم انتخاب كل من رئيس الجمهورية، ونواب المجلس التشريعي والمجالس البلدية، ومجلس خبراء القيادة مباشرة عن طريق الاقتراع الحر للشعب، وتتألف أركان الدولة من السلطات الثلاث،وهي التنفيذية، والتشريعية، والقضائية.[1]

يعمل في إيران بمبدأ الفصل بين السلطات تشتمل إيران على (30) محافظة (257)لواء وتتم إدارة المسائل السياسية والإدارية لكل محافظة من خلال المحافظ، ولكل لواء حاكم إداري، وتقع مسؤولية الأمور التنفيذية والعمرانية لكل مدينة على عاتق المجلس البلدي، إما في النواحي والقرى فتتولى المجالس البلدية مسؤولية الأنظمة الإدارية والتنفيذية وفي إيران يختلف اللباس باختلاف العادات والتقاليد المتنوعة لكل منطقة، كما تعد إيران واحدة من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الخليج العربي إلى جانب العراق والمملكة العربية السعودية، بحكم موقع إيران الجيوبوليتيكي، ودورها الإقليمي المتميز في المنطقة.[2]

تقع إيران في النصف الشمالي من الكرة الأرضية في الجزء الجنوبي الغربي من قارة أسيا بين دائرتي عرض (29°)و(40°) تسعة وعشرون درجة وأربعون درجة شمالا وخطي طول (40°)و(63°) وأربعون درجة وثلاثة وستون درجة شرقا تقريبا، ويحدها من الجهة الشمالية أرمينيا وتركمانستان، أذربيجان، ومن الجهة الشرقية باكستان،أفغانستان،ومن الجهة الغربية تركيا،العراق،والجنوب يحدها مياه الخليج الفارسيودول الخليج الفارسي، حيث تطل عليه غيران بجهة بحرية طولها (1660كم)،ألف وستمئة وستون كيلومتر تقريبا ولها جهة بحرية أخرى شمالا تطل على بحر قزوين طولها ثمنمئة كيلومتر(800كم).[3]

-تقسم إيران إلى ثمانية وعشرون (28) محافظة ويبلغ عدد سكانها تقريبا سبعون(70 مليون نسمة)، ومعدل النمو السكان بإثنتين فاصل أربعة (2,4) والمساحة الإجمالية مليون وستمئة وثمانية وأربعون ألف كيلومتر(1.648.000 كم/636.300 ميل)، وهذا ما أشار إليه الجدول رقم(**1**)

1- رابح بن لعيد دخينيسة، **المرجع السابق**، ص 130.

2- محمد حميد شهاب، "جيوبوليتيك، بحر قزوين"، العدد 59، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد،2002، ص 28.

3-فرح الزمان أبو شعير، **إيران والسعودية إرث تاريخي من الخلاف والعلاقة رهن المتغيرات الإقليمية**، 22يناير2014، ص13.
24/03/2016 .14:35http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/20141229228673692.html,

-اللغة والخط الرسمي في دولة إيران اللغة هي اللغة الفارسية والخط الفارسي، كما يتم ترسيم اللغة العربية في الصنف السادس وحتى الصنف الثاني عشر واللغة الأجنبية المتداولة هي اللغة الانجليزية، الدين الرسمي وهو الدين الإسلامي للدولة ويشكل المسلمون أكثر من تسعة وتسعون بالمائة(99%) من عدد السكان وقد أقر دستور البلاد بالأديان الأخرى كالزردشتية، والمسيحية، واليهودية بشكل رسمي وهم يتمتعون بالمساواة في الحقوق والواجبات ولكل من هذه الأقليات نائب مستقل في مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان).وهذا ما أشار إليه الجدول رقم(2).[1]

المطلب الثاني: أهمية الموقع الجيو إستراتيجي لدولة إيران

يترك الموقع الجغرافي أهمية كبيرة وخاصة بالنسبة لدول الجوار وهذا ما ترك أثرا على العلاقات بين الدول سواء كانت في وقت السلم أو في وقت الحرب ويمكن إحتمال زيادة من حدة مشاكل مع هذه الدول المتجاورة لأنها تعتبر علاقات غير مستقرة وتتحكم فيها عوامل تاريخية أكثر من كونها موضوعية وفيما يتعلق بالساحل الإيراني فإن بحر قزوين له أهمية كبيرة وذات احتياطات نفطية أكبر والتي تحقق إنتاجية عالية من النفط مستقبلا.

لقد ترك بحر قزوين أثرا إيجابيا على أهمية الموقع الجغرافي بالنسبة لإيران على جميع المستويات سواء كانت إقتصادية أو عسكرية أو سياسية، ويمكن إستخلاص مجموعة من النقاط فيما يخص الأهمية الجيو إستراتيجية.

ان موقع إيران بالنسبة للكتل اليابسة والماء أثرا كبيرا في قوتها، إذ أنها تمتلك سواحل بحرية على منطقة الخليج العربي، وهي أهمية كبيرة فضلا عن دورها الذي تلعبه في تعزيز القوة العسكرية في حين يقتصر دور بحر قزوين على الأهمية الإقتصادية.[2]

تقع إيران في موقع جيو إستراتيجي مهم جعلها محل اهتمام الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي (روسيا حاليا) باعتبارها تقع في منطقة صراع إستراتيجي دائم فضلا عن أثره في سياساتها وعلاقاتها الدولية، وتعتبر إيران دولة عبور لاسيما وهي تتمتع بموقع جيو إستراتيجي يربط بين الشرق والغرب،وتحتل موقع استراتيجي هام لايستهان به في منطقة الشرق الأوسط حيث نجدها قوة إقليمية في المنطقة، وهذه القوة أكسبتها مكانة إقليمية ودولية وعالمية في جميع المجالات.[3]

1-محمد حميد شهاب، **المرجع السابق**، ص 130.

2- عمرو رضا بيومي، **القدرات النووية الإيرانية**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002،ص 85.

3- محمد حميد شهاب، **المرجع السابق**، ص 131.

المبحث الثاني: الملف النووي الإيراني

سنتناول في موضوعنا النشاطات النووية الإيرانية في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي من التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث وضعت وقتها أسس علاقة إستراتيجية وثيقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ونظام الشاه محمد رضا شاه بهلوي، بعد أن قضت الاستخبارات المركزية الأمريكية على ثورة الوزراء محمد مصدق في أغسطس عام ألف وتسعمئة وثلاثة وخمسون ميلادي (1953م).

المطلب الأول: تطور الملف النووي الإيراني

كان إكتشاف الطاقة النووية "الذرية"، الحدث البارز في عالم الإنسانية، ففي عام ألف وتسعمئة وخمسة ميلادي(1905م)، أثبت العالم الفيزيائي الألماني ألبرت أينشتاينA.inchtain، أن أي مادة موجودة على الأرض يمكن أن تتحول إلى الطاقة، إذ يمكن تحويل كمية صغيرة من المادة إلى كمية كبيرة من الطاقة ذات قوة شديدة.

تواصلت أبحاث العلماء، ليتمكن العالمين فريدريك جوليوكوري وزوجته إيرين جوليوكوري إلى إكتشاف الطاقة النووية، ويتوصلا من خلال أبحاثهما إلى إكتشاف النشاط الإشعاعي المصطنع.[1]

في يوليو عام ألف وستمئة وخمسة وأربعون ميلادي (1645م)،تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إجراء أول إختبار عملي لسلاح الدمار الشامل غير تقليدي، وفي ذلك اليوم أجرت الولايات المتحدة الأمريكية إختبارها للقنبلة النووية، حيث تم تفجير القنبلة الذرية الأولى في موقع التجارب في ولاية نيومكسيكو الأمريكية، وبالتحديد في صحراء الأمجوردو وهذا بعد سنوات من العمل في مجال الذرة.[2]

يمكن أن نعرف السلاح النووي على أنه كل سلاح يستخدم ليتفجير أو بإحداث تغير نووي آخر دون سيطرة في وقوده النووي، أو بواسطة النشاط الإشعاعي"، ويتجه البعض إلى تعريفه من خلال التعرض لخصائصه وآثاره على أنه" سلاح تدمير فتاك يستخدم عمليات التفاعل النووي من خلال عملية الإنشطار أو الإندماج النووي، ولذلك فإن القوة التدميرية لقنبلة نووية صغيرة الحجم تفوق بكثير بما سواها من قوة إنفجار أكبر القنابل التقليدية، فتفجير قنبلة نووية صغيرة يكفي لزوال مدينة بأكملها.[3]

1- حسين المحمدي بوادي، **الإرهاب النووي"لغة الدمار"**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص11.

2-عبد الهادي بوطالب،"الردع النووي المتبادل حصر الصراع بين القطبين"، المغرب: **مقال منشور في مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية** 1999، ص47.

3- محمد زكي عويس، **مستقبل الطاقة النووية والأمن العربي**، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011، ص64.

بعد الحرب الباردة، فكل الدراسات التي تطرقت إلى هذا البرنامج لم تستند إلى مصادر رسمية أو معطيات موضوعية متعلقة مثلا بوجود سلوكيات إيرانية تدل على إنتهاجها سياسة التسلح النووي فكل ماطرح حوله تعلق أساسا ببنيات إيران النووية وليست مستندة إلى معطيات حقيقية، لذالك فإن إنعدام مصادر معلوماتية موثوق منها غير منحازة وموضوعية تجعل من الصعب إقامة دراسة تحليلية حول البرنامج النووي الإيراني.[1]

بعد الحرب العالمية الثانية، قامت الدول بإجراء البحوث والتجارب لأن صناعة أسلحة نووية أكثر تطور تتناسب في حجمها وقوة تدميرها مع الأهداف العسكرية التي تدعو الحاجة إلى تدميرها، وساهمت التطورات العلمية والتكنولوجية في تعدد وتنوع الأسلحة النووية وتختلف القنابل النووية في الحجم والقوة، فهي متفاوتة التأثير، وتتضمن الأسلحة النووية أنواع هي، القنابل الذرية والهيدروجينية والنيترونية والتكتيكية.[2]

والقنبلة الذرية هي ما يطلق عليها قنبلة الكولتن إذ تقدر قوة إنفجارها ما يعادل قوة إنفجار الآلاف من الأطنان من مادة TNN، فبتاريخ ستة عشر يوليو عام ألف وتسعمائة وخمسة وأربعون ميلادي(16يوليو 1945م)، نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة القنبلة الذرية الأولى وقامت لجنة من العلماء الذين ساهموا في مشروع إنتاج القنبلة الذرية بإعداد تقرير متأثرين بحجم الكارثة والشعور بالذنب وتأنيب الضمير، وتضمن التقرير بأن العلم سيكون عاجزا عن توفير الوقاية من القنبلة الذرية.[3]

تعتمد فكرة القنبلة النووية على إنشطار اليورانيوم مئتين وخمسة وثلاثون(235)والبلوتانيوم مئتين وتسعة وثلاثون(239)،بالإستعانة بحزمة من النيترونات كبداية للتفاعل النووي فيحدث الإنشطار النووي لتنطلق منه كميات من الطاقة الحركية، وقد أستخدمت القنبلة الذرية على مدينة هيروشيما ومدينة ناكازاكي حتى يكون للضربتين أثرهما المعنوي على اليابانيين.[4]

القنبلة الهيدروجينية هي القنبلة الهيدروجينية سلاح نووي آخر اشد قوة وأعظم فتكا وتدميرا من القنبلة الذرية، فالقنبلة الهيدروجينية تمتاز بالقدرة التدميرية العالية، إذ أن الطاقة الناتجة عنها تزيد عن إنفجار القنبلة الذرية بمئات الأضعاف.[5]

1.-Ahmed Hocine -**perceptions de sécurité et stratégies nationales au moyen**- orient: le retour de la puissance iranienne un nouvel Irak? Edition i f r i juin 1993, p50.

2- حسين المحمدي بوادي ،**المرجع السابق**، ص11.

3-عبد القادر رزيق المخادمي، **سباق التسلح الدولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص62.

4-محمد زكي عويس، **المرجع السابق**، ص67.

5-محمود خيري بنونة، **السياسة النووية لإسرائيل**، مصلحة الشعب، القاهرة: (دون دار النشر)، 1970، ص13.

القنبلة النيوترونية القنبلة النيوترونية هي قنبلة هيدروجينية مصغرة، أقل قوة من القنبلة الهيدروجينية العادية، تصدر عنها أشعة نيوترونية ذات سرعة فائقة تخترق جسم الإنسان وباقي الكائنات وتقتلها في الحال بينما لا تأثر على المباني والمنشآت، ويتم إستعمالها في ميدان المعركة، نظرا للأضرار التي تلحقها بالعدو فتقضي على الجيش دون تلحق أضرار بالمباني، وقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إجراء تجاربها الأولى على هذا السلاح في بئر في صحراء نيفادا عام ألف وتسعمئة وثلاثة وستون ميلادي (1963م).[1]

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير ترسانتها النووية، وبدأت بالإهتمام بإنتاج مايعرف بالأسلحة التكتيكية الأقصر مدى التي تصل إلى أهدافها في زمن وجيز هي أسلحة تتمتع بدقة عالية في إصابة أهدافها الأمر الذي دفع بروسيا من أجل تركيز أبحاثها وتجاربها على هذا النوع من الأسلحة، فعملت على تطوير هذا النوع من الأسلحة التكتيكية.[2]

تعود الجهود الإيرانية للحصول على الطاقة النووية إلى عدة عقود، في عهدين مختلفين في إطار ما يعرف بالبرنامج النووي، كان الأول في ظل الحكم الملكي أيام رضا الشاه بهلوي*.[3]

بين العهدين فترة تعليق للبرنامج من جانب القادة الإسلاميين بسبب موقفهم الديني السلبي منه، وقد تعزز هذا الموقف بفتوى أصدرها أية الله الخميني** بمنع إنتاج الأسلحة النووية بأي شكل،ووجد هذا الموقف انعكاساته بتعطيل البرنامج وإلغاء صفقات الأسلحة والمشاريع الصناعية المرتبطة به، منذ سنوات عديدة بدأت إيران شروعها في البرنامج النووي، وبناء مفاعلات نووية إيرانية حيث يتألف البرنامج النووي آنذاك من عدت مواقع بحث منجم اليورانيوم، مفاعل بوشهر***[4].

*رضا شاه بهلوي: رئيس إيراني في فترة 1957-1959

** أية الله الخميني: رئيس إيراني في فترة ما بعد رضا شاه بهلوي.

*** بوشهر: هو مفاعل نووي تم إنتاجه من طرف إيران.

1-عمرو رضا بيومي، **المرجع السابق**، ص44.

2-محمود حامد عطية وعبد الفتاح بدوي، **السلام الشامل أم الدمار الشامل**، قاهرة: المكتب العربي للمعارف، 1991، ص28.

3- أمال السبكي، " **تاريخ إيران السياسي بين ثورتي 1906– 1979**" سلسلة عالم المعرفة، العدد 25 أكتوبر 1999 م، ص 197.

.

4- عدنان أبو ناصر"التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانية، والموقف المتناقض للغرب " **مجلة الوحدة الإسلامية**، العدد 101، السنة التاسعة عدد أيار 2010 م، ص 16.

محطة لتخصيب اليورانيوم، وتسعي الحكومة الإيرانية للحصول من خلال البرنامج النووي إلى تطوير القدرة على إنتاج الطاقة النووية لتوليد الكهرباء والوصول إلى 600 ميغاواط من خلال الكهرباء سنة ألفين وعشرة ميلادي(2010م).[1]

الجميع يرون انشغال أمريكا في العراق وارتفاع أسعار النفط يسمح لإيران بتحقيق أهدافها من خلال وسائل عدة سواء كان ذلك من خلال البرنامج النووي أو النفوذ في العراق أو تعزيز الروابط مع سوريا ودعم الجماعات المسلحة في لبنان والأراضي الفلسطينية والحوثيين في اليمن[2].

في سبتمبر عام ألفين وإثنتين ميلادي(2002م)،أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمخططاتها الهادفة إلى المضي قدما ببرنامج الطاقة النووية، خاصة وأنها باشرت في برنامج طويل الأمد لبناء منشات نووية ستصل سعتها ستة ألاف(6000) ميغاواط خلال عقدين من الزمن، وكان قد تم الكشف عن البرنامج في عام ألفين وإثنتين ميلادي (2002م)،من قبل مجموعة معارضة في المنفى، وهي منظمة مجاهدي خلف، وفي أعقاب ذلك سافر المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرداعي ومسؤولين رئيسيين آخرين إلى إيران واكتشفوا وجود نشاطات واسعة النطاق لما يتعلق ببرنامج إيران للتخصيب النووي وأثار هذا الاكتشاف الكثير من القلق بين أوساط قادة العالم، إضافة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة، واتهمت إيران بخرق التزاماتها بموجب معاهدات حظر انتشار الأسلحة النووية.[3]

في ديسمبر عام ألفين وثلاثة ميلادي(2003م)،تعلق إيران طوعا النشاطات المتعلقة بتخصيب اليورانيوم ونشاطات إعادة المعالجة في منشأة ''نتاتر'' وتوقع على ضمانات أخرى من معاهدة انتشار الأسلحة النووية، مما يعطي لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصلاحيات في التحقيق من البرنامج النووي الإيراني، في ثمانية عشرة ماي عام ألفين وربعة ميلادي(18 ماي 2004م)، ترسل إيران رسالة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقول فيها إيران لم تتعهد في أي وقت، بعدم إنتاج مواد تغذية لعملية التخصيب والقرار الذي أتخذ للتغليف الطوعي والمؤقت يستند إلى نطاق محدد بوضوح ولا يشمل تعليق إنتاج ستة(UF_6) إلا إن الوكالة لا توافق على ذلك.[4]

1- محمود خيري بونونة، **السياسة النووية لإسرائيل**، مصلحة الشعب، القاهرة، (دون دار النشر)، 1970، ص13.

2- سهيلة عبد الأنيس "ملف إيران النووي دراسة في الموقف الدولي والتطورات الأخيرة"، **الحوار المتمدن**، محور السياسة والعلاقات الدولية، العدد 2920، 2010/2/17م، ص41.

3- محمد نورالدين عبد المنعم، **النشاط النووي الإيراني من النشأة وحتى فرض العقوبات**، القاهرة:مكتبة الأنجلو المصرية،2009،ص 102.

4- انظر **تقرير مجلس الأمن الدولي**، 1737، 2006/12/26 على الموقع:

في ثمانية أوت عام ألفين وخمسة ميلادي (8 اوت2005م)،تبدأ إيران في تغذية تركيز اليورانيوم الخام في الجزء الأول من خطوط المعالجة في ''منشاة تحويل اليورانيوم''، وأفاد مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عشرة أوت (10)إن إيران أزالت أختام الوكالة عن خطوط المعالجة أربعة(UF4) اليورانيوم تترافلوريد المستخدم لتحويل ستة (UF6) "من مواد انتاج القنابل"، سبتمبر عام ألفين وخمسة ميلادي (2005م) تستأنف إيران إنتاج اليورانيوم على الرغم من طلب الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية لتعليق نشاطات التخصيب،في عشرة يناير عام ألفين وستة ميلادي (10 يناير 2006م)، وعلى الرغم من الطلب المتواصل بأن تعلق إيران نشاطاتها،إلا أن إيران تقوم بإزالة أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن معدات ومواد التخصيب في ''نتاتر''وفي موقعين آخرين للتخزين والاختيار، في سبعة مارس عام ألفين وسبعة ميلادي(7مارس2007م)،يصرح البرداعي ان أعمال إيران تجعل الوكالة غير قادرة على توفير الضمانات الكافية حول الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي.[1]

في أربعة وعشرون مارس عام ألفين وسبعة ميلادي(24 مارس 2007م)، تبنى مجلس الأمن القرار ألف وسبعمئة وسبعة وأربعون ميلادي(1747م)، الذي يؤكد للمرة الثانية أنه على إيران إن تتخذ فورا الخطوات الضرورية لبناء الثقة في الأهداف السلمية لبرنامجها النووي، وتتضمن هذه الخطوات تعليق جميع نشاطات التخصيب والمعالجة، وكذلك جميع القرارات المتعلقة بالماء الثقيل، يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تزويدبيع أو نقل جميع ، المعادن، السلع، والتقنيات التي يمكن أن تساهم في نشاطات إيران المتعلقة بالتخصيب.[2]

في ثلاثة وعشرون ماي عام ألفين وسبعة ميلادي (23ماي 2007م)، كشف تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية النقاب عن انه رقم الجهود المبذولة دبلوماسيا لتعليق إيران نشاطات التخصيب الخاصة بها إلا أنها تواصل التقدم في برنامجها النووي، في ثلاثة أوت عام ألفين وثمانية ميلادي(3 أوت2008م)، نشرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرا يفيد بأنه ''على أنه نحو مناقض لقرارات مجلس الأمن، لم تعلق إيران

http://www.IAEA.org/newscentre/faus/IAEQ/ran/umscres1747-2007 PDF.P2,12 /03/2016 14:45.

1- محمود محمود حجازي، **حيازة إستخدام الأسلحة النووية على ضوء أحكام القانون الدولي**، القاهرة: مطبعة العشري، 2005، ص96.

2- عدنان أبو ناصر، "التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانية والموقف المتناقض للغرب"، العدد 101، **مجلة الوحدة الإسلامية**، 2010،ص27.

نشاطاتها المتعلقة بالتخصيب'' أو عملها في مشاريع الماء الثقيل، بما في ذلك بناء مفاعل البحث للماء الثقيل المعدل أربعون (IR-40) وإنتاج المفاعل.[1]

في سبعة أوت عام ألفين وتسعة ميلادي(7 شباط 2009م)،أجرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تفتيشا في منشاة إيرانية لتصنيع الوقود في''أصفهان'' وقد لوحظ عندها أن خط إنتاج حبيبات اليورانيوم الطبيعي لوقود مفاعل الماء الثقيل كان قد استكمل وأنه تم إنتاج قضبان الوقود، في عشرون أوت عام ألفين وتسعة ميلادي (20أوت2009م)،انضم مشروع أمريكي إلى مسؤولين أمريكيين وأوربيين في مطالبة الوكالة الدولية بنشر معطيات سرية تشير إلى الجهود التي تبذلها إيران لتحويل برنامجها النووي إلى برنامج أسلحة نووية.[2]

في واحد وعشرون أوت عام ألفين وتسعة ميلادي(21 اوت2009م)، توافق إيران على دخول المفتشين للمفاعل النووي ''أراك'' الذي سيتم تقريبا الانتهاء من بنائه،إلى جانب المراقبة على موقع تخصيب اليورانيوم '' تاتر''سيكون المفاعل النووي ''أراك''عند استكماله قادرا على إنتاج ما يكفي من اليورانيوم لإنتاج سلاح نوويا واحد كل سنة، وتواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاعتقاد بان إيران تخفي مواقع نووية أخرى غير معروفة لمفتشيها[3].

ترتب عن امتلاك إيران للسلاح النووي عدة مخاطر كبيرة،لايمكن التحكم بها، وتخلق مشاكل وتهديدات لدول كبرى ومجاورة كالولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، وهي كالتالي:

أ- يشكل امتلاك إيران للقدرات النووية تهديدا مباشرا للولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا السعودية وتهديدا لوجود السعودية، في ظل مشاعر العداء الإيراني المعلن لأمريكا وإسرائيل، إن السياسات الراديكالية التي تتبعها إيران لجانب إمتلاكها للسلاح النووي، وتشعر الدول العربية بأن ذلك يشكل تهديدا لأمنها كما يخل بموازين القوى الإقليمية، ويدفع بإتجاه سباق التسلح وإندفاع الدول الإقليمية الأخرى، للسعي لإمتلاك السلاح النووي، وخصوصا كل من المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، وفي ضوء ذلك صرح تركي الفيصل رئيس الإستخبارات السعودية،(ترفض الولايات المتحدة الأمريكية والدول الإقليمية المبررات حول الدوافع

1-سهيلة عبد الأنيس، ملف إيران النووي، "دراسة في الموقف الدولي"، **الحوار المتمدن**، محور السياسة والعلاقات الدولية، العدد2920، 2010/02/17.

*13/02/2016. 13 :15*https://ar.wikipedia.org/wiki/

2- محمد نورالدين عبد المنعم، **المرجع السابق**، ص105.

3-عبد الوهاب لوصيف، "دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني"،**مذكرة لنيل الماجيستير في العلوم السياسية تخصص إدارة دولية**، جامعة لخضر باتنة، 2013، ص107.

لأغراض الاستعمال السلمي للطاقة النووية، إذ أن من السهل تحويل التكنولوجيا النووية من الاستعمال لأغراض سلمية إلى الإستعمال العسكري).[1]

ب- تدارك الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى أن التعاون مع إيران في برنامجها النووي سيعطيها الذخيرة اللازمة لتحسن أوضاع الحكم الإسلامي في الداخل، حيث تتبدد كل الإنقسامات أمام الأهمية التي لاشك في أن التسلح الإيراني الكثيف والمستمر يثير القلق في إقليم منطقة الخليج، حيث أن حجم التسلح ونوعيته تعدان عملية دفاعية، وأصبح التهافت الإيراني على شراء السلاح يثير علامات إستفهام كبرى، كما أن البرنامج التسلحي الإيراني من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على السعودية.[2]

المرحلة الأولى،هي مرحلة النشأة وإقامة البنية الأساسية خلال الفترة عام ألف وتسعمئة وثمانية وستون ميلادي وبين عام ألف وتسعمئة وثمانية وسبعون ميلادي(1968م-1978م)، حيث ترجع البداية الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني إلى عهد محمد الشاه رضا بهلوي، وكان الإهتمام بالطاقة النووية يمثل جزءا من جهود الشاه الرامية إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى، وقام الشاه رضا بهلوي في بداية السبعينات بإنشاء منظمة الطاقة النووية، علاوة على الإتفاق في البدء في إنشاء مفاعلات نووية كبيرة الحجم، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية قد شجعت إيران على إرتياد المجال النووي، وعند قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ألف وتسعمئة وتسعة عشرة ميلادي (1919م)، كان نظام الشاه قد إستثمر حوالي ستة(6)مليارات دولار في بناء المؤسسات والمنشآت النووية، وكانت الشركات الألمانية قد إنتهت من إنشاء البنية التحتية ووعاء الإحتواء الفولاذي لأحد المفاعلات في بوشهر.[3]

المرحلة الثانية،كمرحلة عدم الاكتراث أو اللامبالاة بالطاقة النووية في عام ألف وتسعمئة وثمانية وسبعون ميلادي إلى عام ألف وتسعمئة وخمسة وثمانون ميلادي(1978 م-1985م)، مع قيام الثورة الإسلامية حيث إتخذ القادة الثوريون الإيرانيون، وفي مقدمتهم أية الله الخميني موقفا سلبيا إتجاه الطاقة النووية وفرضت

1-**المرجع نفسه**، ص ص108-109.

2-أنظر تقرير المجلس الأمن الدولي، **المرجع السابق**، ص5.

3-محمد أحمد إبراهيم،"البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية"، العدد6، **مجلة مختارات إيرانية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص22.

خطرا شاملا ضد إيران في كافة مجالات التسلح، كما تعرضت المنشآت الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي أثناء الحرب .[1]

المرحلة الثالثة، مرحلة الإهتمام الحزبي عام ألف وتسعمئة وخمسة وثمانون ميلادي إلى غاية عام ألف وتسعمئة وواحد وتسعون (1985م- 1991م)، بدأ البرنامج النووي الإيراني يشهد منذ بداية الثمانينات مزيد من قوة الدفع، ومن الواضح أن التطورات في الحرب العراقية الإيرانية في منتصف الثمانينات أدت إلى إحدى التحولات الجذرية في التفكير الإستراتيجي الإيراني عموما، وفي المجال النووي خصوصا، القيادة النووية وجدت بالنسبة لها أن تهتم بإعادة إحياء البرنامج النووي، ونفذت إيران وقت ذاك كثيرا من الأنشطة المتعلقة بتصميم الأسلحة ودورة الوقود اللازمة لصنع السلاح النووي، كما قامت الحكومة الإيرانية بتفرقة منظمة الطاقة النووية، وتقديم أموال جديدة إلى مركز أمير آباد بالإضافة إلى تأسيس مركز أبحاث نووية جديدة في جامعة أصفهان عام1948م.[2]

بمساعدة فرنسا، بعد إنتهاء الحرب العراقية الإيرانية إكتسبت الجهود الإيرانية في المجال النووي المزيد من قوة الدفع،وإعتمدت إيران بقوة على كل من روسيا الإتحادية والصين إلا أن من الثابت أن إيران لم تلجأ إلى التعاون مع هاتين الدولتين إلا بعد أن فشلت جهودها الرامية للتعاون مع دول غرب أوروبا، وفي المرحلة الرابعة،كمرحلة الإهتمام الكثيف بالطاقة النووية خلال التسعينات، حيث شهد البرنامج النووي الإيراني نشاطا مكثفا في كافة المجالات، وأصبحت إيران تمتلك بنية أساسية كافية لإجراء كافة الأبحاث النووية المتقدمة فمن المعروف أن جامعة شريف للتكنولوجيا في جامعة طهران تعتبر مهد البرنامج الإيراني.[3]

أشارت بعض المصادر إلى أن الأنشطة النووية نقلت من هذه الجامعة بعد أن خضعت للمراقبة الغربية وبعد أن شاعت مخاوف بإمكانية تعرض الجامعة لهجوم جوي، في أعقاب ذلك قامت الحكومة الإيرانية بنشر المنشآت الإستراتيجية على مساحة واسعة، وأحاطتها بجدار هائل من السرية، وذلك على سبيل التحسب إزاء أية ضربات عسكرية، ويحتوي المجال النووي على مجموعة من الإتفاقيات الدولية للحد من الأسلحة النووية فإن معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية هي أبرز المعاهدات في هذا المجال، حيث تلزم الموقعين عليها الذين لم

1-معوض غنيم سوزان، **النظم القانونية الدولية لضمان إستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية**، الإسكندرية(مصر): دار الجامعة الجديدة 2011، ص35 .

2-نور الدين عبد المنعم محمد، **المرجع السابق**، ص99.

3- محمود أحمد إبراهيم، **المرجع السابق**. ص 109.

تكن لديهم الأسلحة سنة ألف وتسعمئة وستة وثمانون (1986م)، بعد السعي للحصول عليها، كما تلتزم الدول النووية بعدم مساعدة الدول الأخرى للحصول علها.[1]

أما في منطقة الشرق الأوسط فإن كل الدول هي طرف في المعاهدة باستثناء إسرائيل التي لم توقع عليها ولا على إتفاق الضمانات مع الوكالة الذرية للطاقة النووية، وحسب الجدول رقم3، بسبب موقفها المعروف تجاه المعاهدة على الرغم من وجود بعض التوجهات الداخلية التي تدعو إلى الإنضمام للمعاهدة على غرار بعض الأكاديميين الإسرائيليين أمثال أفرايمعنيار*، الذي يرى أن هذا الإنضمام إلى المعارضة له العديد من المزايا والفوائد، وخاصة أن المعاهدة لاتتضمن إفرازات خطيرة على أمن إسرائيل، وإن توقيعها يحرمها من سلاحها النووي أو يفرض عليها التخلص منه إضافة إلى أنه يمكن أن يقلل من التهديد العربي ويخفف من سباق التسلح غير التقليدي.[2]

إشتملت الإتفاقية الشاملة بين الدول الست الكبرى وإيران والتي تم الإعلان عليها في 14 جويلية عام ألفين وخمسة عشرة ميلادي (2015م) على بنود أهمها:

رفع العقوبات المفروضة من قبل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عن إيران، فرض قيود على البرنامج النووي الإيراني طويلة المدى مع إستمرار تخصيب اليورانيوم بنسبة حددت بثلاثة فاصل سبعة وستون بالمئة ، خفض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين إلى خمسة ألاف وستون(5060)جهاز طرد التخلص من ثمانية وتسعون بالمئة (98%) من اليورانيوم الإيراني المخصب، عدم تصدير الوقود الذري خلال السنوات المقبلة، وعدم بناء مفاعلات نووية تعمل بالماء الثقيل، وعدم نقل المعدات من منشأة نووية إلى أخرى خلال مدة خمسة عشرة عاما(15عاما)، السماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل المواقع المشتبه بها، ومنها المواقع العسكرية لكن بعد التشاور مع طهران الإبقاء على حظر إستيراد الأسلحة لمدة خمسة(5)سنوات وثمانية (8سنوات) للصواريخ الباليستية، الإفراج عن أرصدة وأصول إيران المجمدة والمقدرة بمليارات الدولارات،

1- شوقي عرجون، "المشكلة النووية في الشرق الأوسط وإنعكاساته على إستقرار المنطقة"، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية**. كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، 2007.

2- الإعلان الرسمي عن الإتفاق التاريخي بشأن برنامج إيران النووي، بي بي سي عربي، 2016/02/28 .

, 09:25. *http://www*.bbc.com/.../150714_**iran_nuclear**_talk_**agreeme**. 28/02/2016

*أفرايمعنيار: هو أستاذ جامعي إسرائيلي من جامعة بارا يلان.

رفع الحظر عن الطيران الإيراني وأيضا عن البنك المركزي والشركات النفطية، والعديد من المؤسسات والشخصيات.[1]

التعاون في مجالات الطاقة والتكنولوجيا، فهناك إيجابيات الإتفاق بالنسبة لإيران، من المتوقع أن تلعب الإتفاقية دورا في تحسين وضع الإقتصاد المتعثر نتيجة للعقوبات ففي مجال النفط الذي يشكل نسبة ثمانون بالمئة(80%) من الصادرات، قد يرتفع حجم الصادرات الإيرانية إلى أربعة (4) ملايين برميل يوميا.[2]

– المجال سوف يكون مفتوحا أمام إيران للعودة إلى النظام المالي العالمي، مما يتيح لها التعامل النقدي بالعملات الحرة بدلا من منطق المقايضة الذي كانت تتبعه في ظل العقوبات، فترتفع إحتياطاتها من النقد الأجنبي، التمكن من العودة للإقتصاد الدولي، وحصولها على إمتيازات صندوق النقد الدولي، عودة الإستثمارات الأجنبية في مجال النفط والطاقة،وتتمثل سلبيات الإتفاق الإيراني فتتمثل في أنها قد أصبحت بموجب هذه الإتفاقية دولة مقيدة فيما يتعلق بحرية إدارة وتسير برنامجها النووي السلمي.[3]

الإتفاق من شأنه أن يعلق مايقارب حوالي ثلثي القدرة التخصيبية الإيرانية لليورانيوم، إضافة إلى أن نقل اليورانيوم المخصب إلى دولة أخرى روسيا لمعالجته يقلل من الشخصية الإيرانية،كما أن المواقع العسكرية هي عرضة للتفتيش الدولي في أي وقت، ويخطر على إيران إنشاء مواقع تخصيب جديدة لمدة خمسة عشرة عاما (15 عاما)، إلى جانب بقاء العقوبات الأمريكية الخاصة بالإرهاب، يأتي تأثير هذا الإتفاق على مؤسسات داخل إيران ماقد يشكل عائقا أمام عملية الإصلاح التي يسعى لها الرئيس روحاني، على غرار الحرس الثوري الذي يسعى إلى عرقلة جهود روحاني لتنفيذ برنامجه السياسي.[4]

تداعيات التسوية الشاملة سوف تؤدي إلى حرمان الحرس من المكاسب التي حققها بسبب العقوبات التي قلصت الإستثمارات، دفع الشركات التابعة للحرس للحلول مكانها، فالتأثير الإقليمي للإتفاق النووي الإيراني،يتطلب الأمر وقتا حتى يمكن رؤية أبعاد التغير الإقليمي وطبيعته الجيوسياسية، كما ستلعب موازين

1- الإعلان الرسمي عن الإتفاق التاريخي بشأن برنامج إيران النووي، **المرجع السابق**، ص 24.

2- "مكاسب الإقتصاد الإيراني في حالة الإتفاق النووي"، **مجلة الشؤون الخليجية**، 08 مارس 2016.ص 30.

3- محمد عباس ناجي، **الإتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإستراتيجية**، المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط. ,13/03/2016, 8:45.http://ncmes.org/ar/events/169

4- **إتفاق إيران النووي وردود الفعل الأولية**، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية. *http://*asharqalarabi.org.uk/*16/03/2016. 9:00.*

القوى على الأرض دورها في رسم مشهد الصراع في المنطقة، وفي المقابل هناك تداعيات جيوإقتصادية للإتفاق تطال المنطقة أيضا, ويمكن رؤية ملامحها وهي تتبلور لتكتمل في فترة زمنية أقرب نسبيا.[1]

السعودية التي كانت ولاتزال صاحبة الهاجس الأكبر من المشروع الإيراني المدعوم بإيديولوجية دينية شيعية، قد رحبت بجذر الإتفاق النووي الإيراني، فالسعودية لاتعترف بالنوايا الإيرانية كنوايا حسنة، حيث شددت على وجود آلية تفتيش صارمة مع آلية إعادة فرض العقوبات مرة أخرى في حالة أي إنتهاك من جانب الإيرانيين، إلا أنه يبدو ،أن توصلا بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، قد حدث قبل الإتفاق النووي وبعده يحوي إشارات ورسائل تطمينية نسبيا، تضمنت ترتيبات أمنية وإستراتيجية على المستوى القريب، لذا من المتوقع أن يكون هناك إستقرار عسكري سياسي إيراني خليجي منضبط إلى حد ما في ظل رعاية وضمانة أمريكية، بما يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة.[2]

المطلب الثاني: خلفيات الملف النووي الإيراني

سعت إيران إلى الوصول إلى برنامج نووي سلمي وذلك من أجل فرض سيطرتها في منطقة الشرق الأوسط وحماية نفسها من العداء الخارجي ،المتمثل في الدول الكبرى حيث ضم هذا البرنامج عدة أبعاد وخلفيات وسنقوم من خلال هذا المبحث إلى التوصل إلى ما هو خفي ومعلن ،في إطار هذا البرنامج وما هو ممارس في الساحة الدولية من قضايا مرتبطة بعدة جوانب اقتصادية وسياسية وأمنية ،لها صلة وثيقة بالبرنامج النووي إثر التعاملات الخارجية مع إيران ومر الملف النووي الإيراني بعدة صعوبات كانت تواجهه من الخارج ،وخاصة من طرف الدول العظمى حيث ترى كل منهما أن امتلاك إيران للسلاح هو مقدمة للوصول إلى قنبلة ذرية لتحقيق مصالح خفية.

ترى إيران أنه من أجل السلام والبقاء في منطقة الشرق الأوسط لتكون النقطة المهمة فيها ،وحماية نفسها من أي عدو داخلي أو خارجي ومع مرور الوقت أصبح البرنامج ،من ضمن مقدمة الملفات على الساحة الدولية، وموضوع نقاش مهم بين الدول الكبرى ،يدخل بعد ذلك حيز الاتفاق من أجل التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف ليصبح من ضمن المسائل في مجلس الأمن،مر البرنامج النووي الإيراني بالعديد من المراحل منذ انطلاقته ،وقد تأثرت المرحلة بالبيئة الدولية والإقليمية وكذلك البيئة الداخلية في إيران خاصة ما يتعلق

1- محمد عباس ناجي، **الإتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإستراتيجية**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.
http:// ncmes.org/ar/events/169..*03/03/2016.10:25*

2- **ترحيب عربي جذر بإتفاق إيران النووي**، سكاي نيوز، 2016/03/16.
. 11:02. *http://*.aljazeera.net/.../**arabic,** 27/03/2016

بطبيعة النظام السياسي فيها سواء كان في عهد الشاه محمد رضا بهلوي أو الجمهورية إلاسلامية في عام ألف وتسعمئة وتسعة وسبعون ميلادي (1979م)، واختلافهم بين محافظين وإصلاحيين حيث تنقسم هذه المراحل إلى ا لمرحلة الأولى منذ بداية الستينات حتى أكتوبر عام ألف وتسعمئة وثلاثة وسبعون ميلادي(1973م).[1]

لجأت إسرائيل لإخفاء قدراتها لإنتاج أسلحة نووية حيث شمل التكتم جميع مستويات النظام السياسي والأمني وكذلك الإعلام ويعود ذلك لمواجهة الضغط الأمريكي لجون كندي بالسماح للخبراء الأمريكيين بتفتيش مفاعل "ديمون" والعمل لكسب ود الولايات المتحدة التي كانت تعارض انتشاره في مرحلة ما قبل حرب عام ألف وتسعمئة وسبعة وستون ميلادي(1967م)علاوة على عدم إحراج الدول التي قدمت المساعدات لها في هذا المجال وتقليص الدوافع العربية للمزيد من التسلح، والمرحلة الثانية،فمنذ نهاية ألف وتسعمئة وثلاثة وسبعون ميلادي(1973م)، حتى بداية الثمانينات حيث اتخذت سياسة الغموض منحى أخر محوره إعلان إسرائيل قدرتها على إنتاج الأسلحة النووية مع نفي حيازتها عليها واهم الدوافع لهذه السياسة هو رفع مكانتها بعد تضررها في حرب أكتوبر عام ألف وتسعمئة وثلاثة وسبعون ميلادي (1973م)، وتحطيم أسطورة جيشها الذي لا يقهر واستخدام السلاح للغرض النفسي ضد العرب.[2]

المرحلة الثالثة،منذ مطلع الثمانينات حتى عام ألفين وخمسة عشرة ميلادي (2015م)، محور هذه المرحلة هو التلميح لبعض خصائص ترسانتها النووية وما تتضمنه من أسلحة نووية هيدروجينية والاستعداد لاستخدامها وتطورات البرنامج منذ نهاية حرب الخليج الثانية وهيمنة نظام القطب الواحد على المستوى الدولي وانهيار الاتحاد السوفيتي وهي المرحلة التي يتسم فيها البرنامج بالانطلاق السريع وبداية الشكوك الدولية التي جرى فيها تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي وفرض العقوبات على إيران واستمرار إيران بتطوير برنامجها.[3]

1- حسن راضي، الملف النووي الإيراني والتحديات الكبرى " دراسة حول الملف النووي الإيراني و تداعياته"، **دراسة منشورة على شبكة الانترنت من خلال موقع شبكة البصرة الالكتروني**، 2006.

http://araa.sa/index.php?view=article&I,17/03/2016,15:45.

2- أكبر إعتماد، "الملف النووي الإيراني، **صحيفة القدس**، 2010/04/10م، ص5.

3- علي بشار بكر أغوان، **الإنعكاسات الجيوسياسية الإقليمية للإتفاق النووي الإيراني**،المركز الديمقراطي العربي، يوليو.

http//www.sasapost.com/.../the-world-after-the-**iranian-nucl,***16/03/2016,11:10***

المبحث الثالث: الإتفاق النووي الإيراني

سنتناول في هذا المبحث مسار الاتفاق النووي الإيراني وكيفية انطلاقته والأطراف المشاركة فيه واهم العلاقات التي لها دور مهم في هذا المجال والدول المعارضة والمؤيدة لهذا المشروع.

بعد وصول الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى كرسي الرئاسة ،وتبنيه لخطاب معتدل يقوم على ترميم علاقة بلاده مع دول المنطقة خصوصا والعالم عموما،وتوقع كثير من المراقبين إعادة صياغة شكل العلاقة بين إيران والدول الكبرى، في ظل الخلفيات والدوافع في الاتفاق وصياغة العلاقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بأنها وصلت إلى حد كبير من التوتر خلال فترة حكم الرئيس السابق محمود احمدي نجاد، إلاأن التوقعات تبقى مرتبطة بالظروف والتحولات الإقليمية لاسيما لإيران والدول العظمى.

المطلب الأول: ظروف الإتفاق النووي الإيراني

مر الاتفاق النووي الإيراني بعدة ظروف جعلته في مرحلة ألا، استقرار وتتمثل هذه الظروف في(سياسية،أمنية،اقتصادية).[1]

الخروج بآليات لمنع إيران في إمتلاك السلاح النووي وفق أربعة نقاط، لايشترط اتفاق الإطار في أبريل الماضي ولا الاتفاق النهائي الحالي،على إيران تفكيك منشآتها النووية (احتفاظ إيران ببنيتها التحتية النووية بمعنى التحول إلى قوة نووية بعد نهاية الاتفاق، ووافقت إدارة الرئيس الأمريكي أوباما على تخفيض مخزون إيران من اليورانيوم المخصب، وليس شحنة إلى الخارج كما كانت تصر من قبل وبالتالي تأخير البرنامج إلى سنوات قليلة فحسب، فالآلية الأولى، وضع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب ،في منشأة شينز والآلية الثانية، وضع قيود على إنتاج اليورانيوم على تخصيب في منشأة فوردو والآلية الثالثة، منع إنتاج والبلوتانيوم على التخصيب في مفاعل أراك، والآلية الرابعة، ضمان وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أي منشأة في إيران لما في ذلك نشأة عسكرية وذلك للتأكد من عدم وجود برامج نووية تسليحية سرية. [2].

في النهاية يمثل الاتفاق حول البرنامج النووي درسا في فن التوصل إلى، تسويات معقولة تحقق جزءا من مطالب أطراف الصراع ومصالحهم لكنه يمثل من جهة أخرى ،إقرارا متبادلا بين إيران والولايات المتحدة بالفشل حول الأسلوب والمنهج الذي اتبعه الطرفان خلال العقود الثلاثة الماضية فإن إيران تقر بقبولها بالشروط

1- فرح الزمان أبو شعير، **المرجع السابق**، ص 04.

2- محمد عباس ناجي، **المرجع السابق**.

http:// ncmes.org/ar/events/169..*03/03/2016. 10:25*

القاسية التي ينص عليها الاتفاق بسبب عجزها عن الإستمرار في تحمل التكاليف المترتبة على العقوبات الإقتصادية .[1]

فالعقوبات المصرفية الغير مسبوقة التي فرضتها عليها إدارة الرئيس الأمريكي براك أوباما والإتحاد الأوروبي منذ عام ألفين وإثنتي عشرة ميلادي (2012م)، فالإتفاق بالنسبة لأمريكا يمثل إقرارا بأن سياستها لإحتواء إيران ومحاصرتها قد فشلت في تحقيق أهدافها.[2]

المطلب الأول: خلفيات الاتفاق النووي الإيراني

في عام 2013م يمثل الاتفاق المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات بين القوى الكبرى وإيران، و ذلك بعد الاتفاق الانتقالي في جنيف في شهر نوفمبر، في عام 2015م في نيسان/أبريل تم الاتفاق حيث يقوم الإطار العام للاتفاق النهائي على ضم 159ص ما بين وثيقة الاتفاق الأساس وخمسة ملاحق تقنية وفي هذا التاريخ تقيد البرنامج النووي الإيراني الذي يصر عليه الغرب على أن له أبعاد عسكرية في حين تصر إيران على انه سلمي، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية والمعرفية المفروضة على إيران بعد التأكد من وفائها بالتزاماتها الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية ويضع قيودا على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتانيوم ويحدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران بالنسبة للشق الذي ينص على رفع العقوبات على إيران لن يدخل حيز التنفيذ حتى تصادق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وفاء إيران بالتزاماتها الواردة في الاتفاق كافة.[3]

المرحلة الأولى، التغير الكبير الذي طرأ على نظام الأمن الإقليمي في الخليج والمتمثل بمضاعفة الحضور الأمريكي العسكري المباشر في المنطقة بمستوى غير مسبوق من القوة العسكرية، الأمر الذي طالما اعتبرته طهران تهديدا امنيا مباشرا لها وسببا للاستمرار تؤثر علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها السعودية فقد نبه الغزو العراقي للكويت الرياض لمخاطر أمنية خفيفة لن يستطيع مجلس التعاون الخليجي مواجهتها واقعيا على الأرض، دون الاستعانة بالقوة العسكرية للولايات المتحدة، وهو ما شكل تهديدا للأمن القومي الإيراني.[4]

2- عدنان أو ناصر، **المرجع السابق**، ص17.

3- فرح الزمان أبو شعير،**المرجع السابق**، ص04.

4- عامر مصباح، المرجع السابق، ص 24.

المرحلة الثانية، بدت سياسة الاحتواء المزدوج التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران والعراق مريحة للسعودية لكن الأمر كذلك بالفعل لطهران، والأهم لدول الخليج لاسيما المملكة ادركت فائدة الاستمرار في حالة العداء بين إيران والغرب ،عموما والولايات المتحدة على وجه الخصوص، الأمر الذي عزز حالة عدم الثقة و الخصوص بين طهران والرياض حيث تعتبر إيران أن السعودية ساهمت في خلق عداء دولي لنشاطها النووي كما أضعفت حضورها النفطي في العالم.[1]

المرحلة الثالثة، أطلقت حربا باردة بينها بعد إسقاط الولايات المتحدة لحكم طالبان في أفغانستان ونظام صدام حسين في العراق، فقد قدمت أمريكا من حيث لا تدري ،هدايا ثمينة لطهران على حساب السعودية ودول الخليج انتقدت الرياض تخلي واشنطن عن سياسة الاحتواء المزدوج، وسماحها بالقيام بدولة شيعية عربية كبيرة في العراق يصعب مناقشة النفوذ الإيراني فيها، منذ ذلك الحين بدأ التنافس بين البلدين يمكن وصفه بالحرب الباردة ويرى محللون إيرانيون ،إن ما يحدث في أفغانستان والعراق حرك المعادلات الإقليمية لتصب في مصلحة إيران، ما أجج التنافس في السعودية في العراق ليصل إلى أوجه لاحقا في اليمن والبحرين ،وفي لبنان بين حزب الله والتيارات السياسية النسبية، وصولا إلى الأزمة الدائرة منذ نحو ثلاث سنوات في سوريا الحليف الاستراتيجي لإيران، لتتبدل ساحة الصراع هناك في النهاية إلى حرب بين إيران من جهة والسعودية و تركيا من جهة أخرى.[2]

تحويل الاتفاق إلى مجلس الأمن لتحويله إلى قرار دولي رفع بموجبه أن ترفع العقوبات الدولية عن إيران وهي إحدى أهم نقاط الخلاف بين الطرفين ،ففي حين أرادت إيران أن ترفع فور التوقيع على الاتفاق النهائي رفع الاتفاق يدخل حيز التنفيذ وتصديق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على وفاء إيران وهو ما حدث، فالاتفاق مرتبط أيضا بمسألة خطر مبيعات الأسلحة التقليدية والصواريخ البالستية ،أو التكنولوجيا المؤدية إليها إلى إيران وكان هذا أيضا إحدى نقاط الخلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين ،من جهة وبين إيران المدعومة بالموقفين الروسي والصيني وكحل وسط اتفق الطرفان على أن يستمر حظر معظم مبيعات الأسلحة التقليدية لمدة 5سنوات أخرى ، في حين يستمر الخطر بين الصواريخ التكنولوجية المؤدية إليها إلى 8سنوات قادمة والخروج بآليات لمنع إيران في امتلاك السلاح النووي وفق نقطتين:

1- آل راشد حمد بن محمد، **المرجع السابق**، ص 30.

2- **محمد** عباس ناجي، الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإستراتيجية، **المركز القومي للدراسات**: الشرق الأوسط، مأخوذ من الرابط *http://* ncmes.org/ar/events/169..*03/03/2016,10:25.*

-لا يشترط اتفاق الإطار في ابريل الماضي ولا الاتفاق النهائي الحالي

-على إيران تفكيك منشآتها النووية (احتفاظ إيران ببنيتها التحتية النووية بمعنى التحول إلى قوة نووية بعد نهاية الاتفاق.[1]

1 - براك أوباما: **استخدام حق النقض إذ يرفض الكونجرس مع ايران**، بي بي سي عربي ، 14يوليو2015 م .
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150714_iran_deal_obama_reaction
05/02/2016, 13:22.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر أهمية الموقع الجغرافي لإيران المتمثلة في سواحلها المطلة على خليج عمان والخليج العربي قيم غير إعتيادية في إعطاء إيران وزنا جيو بوليتيكيا ،مميزا نظر لأهمية هذه العوامل التي تساعد في بناء قوتها البحرية وذلك يربط عالم المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي، وهي دولة أيضا تتمتع بموقع جيو إستراتيجي يربط بين الشرق والغرب فمن خلال ما تم ذكره نرى أن هذه الإمتيازات التي تمتلكها إيران تجعلها ،في مقدمة الدول التي تمتلك القوة إقليمية في منطقة الشرق الوسط مما يرجحها أن تكون لها مكانة إقليمية ودولية وحتى عالمية في جميع المجالات، والإقتصادية، العسكرية، السياسية.

ظهور الإتفاق النووي الإيراني يعود إلى جذور تاريخية للملف النووي الإيراني وذلك بالعودة إلى خلفياتها من خلال المراحل التي مرّ بها، فالمحاولات إيران العديدة أدخلتها منذ الستينيات في حلقة نقاشية مع الدول الغربية في مشروعها ففرض عدة عقوبات إقتصادية عليها ،من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، لكن كل هذه المحاولات كانت فاشلة فمع مرور الزمن تأكدت الولايات المتحدة الأمريكية،أن إيجاد الحل لهذه القضية الإستراتيجية هو التوصل إلى إتفاق نووي يرضي الأطراف الفاعلة ،وذلك من خلال المفاوضات مع إيران، فوافقت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، على تخفيض مخزون إيران من اليورانيوم المخصب وليس شحنه إلى الخارج كما كانت تفعله من قبل، وبالتالي تأخير البرنامج النووي إلى سنوات قليلة فحسب.

الإتفاق النووي الإيراني يعتبر درسا في فن التوصل إلى تسويات معقولة تحقق جزء من مطالب أطراف الصراع ومصالحه، فظهوره مرتبطا أيضا بفشل الأسلوب والنهج الذي إتبعه الطرفان خلال العقود الثلاثة الماضية، وإقرار إيران في ذلك الوقت بقبول الشروط الصعبة التي فرضتها عليها إدارة الرئيس الأمريكية باراك أوباما والإتحاد الأوروبي ،إذا فالإتفاق بالنسبة لأمريكا يمثل إقرارا بأن سياساتها لإحتواء إيران ومحاصرتها قد فشلت في تحقيق أهدافها، مما يعطي لإيران حق الممارسة في نشاطاتها بصورة عادية في منطقة الشرق الأوسط كإحتمال.

الفصل الثاني:

تأثير الإتفاق النووي الإيراني على العلاقات الأمريكية -السعودية-

الفصل الثاني: تأثير الإتفاق النووي الإيراني على العلاقات الأمريكية السعودية

النتائج المترتبة على المفاوضات النووية مع إيران هي أحد التوترات مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وقد أشارت السعودية إلى استيائها من دبلوماسية أمريكا مع منافسها الإيراني من خلال التمهيد بشراء أسلحة نووية من باكستان، فقد كانت إستراتيجية واشنطن على مر السنين هي على المملكة العربية السعودية، فعلى سبيل المثال، وعدت وزيرة الخارجية السابقة، هيلاري كلينتون، أنه إذا حصلت إيران على أسلحة نووية، فإن الولايات المتحدة سوف تقوم بحماية المملكة من خلال إنشاء " مظلة دفاع"،لكن لم ينجح هذا النهج في تخفيف حدة التوتر.

بحيث رفض العاهل السعودي الملك سليمان حضور قمة كامب دايفيد ،التي كانت تهدف لطمأنة دول الخليج القلقة، بحيث يجادل بعض المحللين بأن الدبلوماسية الأمريكية مع إيران سوف تقلق حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط بلاشك، وأن على الولايات المتحدة الأمريكية إما إسترضاء حلفاءها ،من خلال إعادة النظر في الإتفاق النووي أو التخلي على المفاوضات تماما لصالح توجيه ضربة عسكرية، ولكن السوابق التاريخية تشير أن الولايات المتحدة، تستطيع إدارة التفاعلات مع حلفائها من دون التخلي عن إتباع دبلوماسية معقولة مع خصومها، ومن خلال إستغلال إعتماد المملكة العربية السعودية عسكريا عليهم يستطيع صناع السياسة الأمريكيون إبقاء حليفتهم بعيدة عن السعي لإمتلاك أسلحة نووية، في الوقت نفسه الذي يعملون فيه على تحقيق الأجندة الإقليمية الأوسع لواشنطن.

المبحث الأول: طبيعة العلاقات الإيرانية الأمريكية السعودية في الإتفاق النووي

لم يستطع الإتفاق النووي أن يخفي توتر العلاقات الدبلوماسية في واشنطن وطهران ،فالعلاقات بين البلدين شهدت توترات ومراحل عديدة متقلبة منذ عدة عقود، وقع الطرفين في تصعيد الأخطاء لبعضهما، وفي الوقت الذي توقع فيه الكثيرون إنتهاء عصر العداء بتوقيع الإتفاق النووي، خرجت مؤشرات لتؤكد عكس ذلك تماما فأخلت أمريكا بالعديد من عهودها، ما دفع إيران إلى التهديد بل وإتخاذ خطوات تصعيدية ضدها، وخلال تزايد الخطوات التصعيدية، تبرير مؤشرات قد توحي إلى الإخلال بالإتفاق النووي الإيراني.

يمثل الاتفاق إنتكاسة دولية غير مسبوقة، فالقلق السعودي ينبثق ضمن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية دون مراعات هواجس دول الخليج، لاسيما فيما يتعلق بتعاظم نفوذ إيران دون ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي أي تخوفات خليجية من الإتفاق أن يكون غير قاصر، على البرنامج النووي الإيراني، بل يشمل ملفات إقليمية وهو أحد الأوراق الرئيسية في المنطقة.

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية– الأمريكية في الإتفاق النووي الإيراني

قدمت تجربة الولايات المتحدة الأمريكية مع ألمانيا الغربية خلال الحرب الباردة دروبا مهمة بالنهج الحالي تجاه المملكة العربية السعودية، وتماما مثل ألمانيا الغربية، تعتمد المملكة العربية السعودية على الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها في الحصول على الأسلحة والتدريب والدعم، ونتيجة لذلك يمكن أن تهدد واشنطن عسكريا لردع الرياض عن إمتلاك أسلحة نووية، مستغلة مخاوف المسؤولين السعوديين ،حول مدى إلتزام الولايات المتحدة بأمن بلادهم وعلاوة على ذلك سيكون التهديد بغرض الحظر العسكري ،مدعوما بالقانون الأمريكي الذي ينص على أنه لايمنح تقديم مساعدات عسكرية وإقتصادية لدولة تمتلك السلاح النووي(متفجر).

إن العلاقات الإيرانية الأمريكية في الإتفاق النووي تحمل في طياتها مصالح الطرفين ،و العلاقات الأمريكية– السعودية في القضايا الإستراتيجية التي لا تتغير بتغير الأزمنة والظروف المحيطة، بالعلاقة كما لا تتغير بحدوث أي توتر في العلاقة بين الدولتين لأي سبب من الأسباب كأحداث 11 سبتمبر2001، الذي يعتبر حدث مفصلي غير من السياسات إتجاه العالم.[1]

العلاقات الإيرانية السعودية عبر تاريخها لم تصل إلى هذا المستوى ،من التأثر الذي بلغته اليوم وجاء هذا مغايرا للكثير من التوقعات التي رأت في وصول الرئيس المعتدل حسن روحاني ،إلى سدة الرئاسة في إيران مدخلا لتحسن قريب في هذه العلاقات خاصة وأن هذه التوقعات تعززت بالانفراج، الذي حدث بين طهران والدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بعد توقيع إتفاق جنيف النووي في نوفمبر تشرين الثاني 2013م،جاء التأزم المشار إليه مؤثرا على لسان رئيس مجتمع تشخيص مصلحة النظام الهاشمي رفسنجاني، الذي كان مرشحا في ساحة التحليل لإطلاق صافرة تطبيع العلاقات بين طهران والرياض والدول الأخرى.[2]

المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية السعودية في الإتفاق النووي

تعتبر العلاقات بين البلدين في حالة توتر كبيرة جدا نظرا إلى ظهور الإتفاق الجديد الذي أصبح أحد الخيارات، الكبرى لصالح كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في الكفة الأخرى وخاصة بعد وصول الرئيس الإيراني "حسن روحاني" إلى كرسي الرئاسة وأصبحت العلاقات بين الدول الستة في الإتفاق ،في حالة

1 – غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية**، بيروت معهد الأسماء العربي، 1980م، ص 106.

2 - عصام نابل المحالي، "تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979"، **مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية**، جامعة مؤتة،2007 ،ص 85.

إنفراج وذلك وذلك بعد توضيح الإتفاق النووي هذا ماجعل الخلاف بين إيران والسعودية في الإختلاف في المصالح وقلق دول الخليج من إبرام هذا الإتفاق بحيث أنه مخاوف في قلوب الخليجيين فهو إرث ثقيل بعد المشهد الراهن.

الإختلاف الإستراتيجي في المواقف جعل المشهد الإقليمي يرخي بضلاله الثقيلة جدا على مستقبل العلاقات بين البلدين الأهم والأقوى في منطقة الخليج، خصوصا والشرق الأوسط عموما في معادلة صراع تكاد تكون صفرية فكل منهما يضغط بكل ما أوتي من إمكانيات وتحالفات يحسمها لصالحه، أو على الأقل يكسر التوازن لمصلحته، وعلى هذا الصراع سترسم سياسات وتوازنات جديدة ويتوقف شكل المستقبل القريب في المنطقة.[1]

إن الرغبة الإيرانية الحالية في تحسين العلاقات مع دول الخليج عموما والسعودية، على وجه الخصوص ليست خفية رغم إدراك طهران إن النقاط الخلافية ،أكثر من أن تسمح بهذا التحسن على الأقل في المدى القريب، ولعل إيران وربما السعودية كذلك في إنتظار قسم القضايا في المنطقة ولاسيما الأزمة السورية للتحرك تجاه الطرف الأخر فنقاط التشابه والإختلاف، بين الرياض وطهران في هذه المرحلة وسنحاول الإجابة على تساؤل يتعلق بإمكانية تخفيف التوقعات، والعلاقات الودية مع المملكة العربية السعودية أو على الأقل نقل العلاقات بين البلدين من حالة العداء إلى مرحلة تطبيع يتم من خلالها تنظيم تنافس إقليمي.[2]

بعد الحرب الطويلة التي أنهكت البلدين، دخلت العلاقات الإيرانية السعودية مرحلة جديدة بالكامل فإنتقلت من الصراع الثنائي إلى التنافس على النفوذ الإقليمي ،لتصبح علاقات متداخلة ومتشابكة، مع مجمل تفاعلات النظام الإقليمي وبعدها على الغزو العراقي للكويت عام 1990م، ثم معركة تحرير الكويت إلى قسمين لهزيمة العراق في علاقات طهران والرياض نإنطلاقا من عداء الولايات المتحدة الأمريكية الذي بات مشتركا ،لنظام صدام حسين في العراق، ومنذ ذلك الوقت ورغم الإختلافات السياسية والإيديولوجية بين البلدين تكثفت ،الحدود الإيرانية لمد جسر علاقات مع السعودية خلال رئاسة هاشمي رفسانجي (1989م-1997م) لكن هذه العلاقات ظلت محكومة حول التنافس الاقليمي.

إن العلاقة في السعودية وإيران مع إحتدام الصراع بين السعودية وإيران تكسب باكستان أهمية خاصة في المنظار السعودي، بسبب الحدود الطويلة المشتركة بينهما وبين إيران والتي تملك القدرة على إشغال إيران من ناحية حدودها الجنوبية، لأن باكستان هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي تملك سلاحا ذريا فقد كان مفيدا

1- أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، العدد السادس، **مجلة مختارات إيرانية**، كانون الثاني/يناير 2001م.

http://WWWAIBAINAH.NET/ENDX.ASPX,FUNCTION , AUTHORID,194$ LANJ
25 /03/2016, 14 :55.

2- غسان سلامة، **المرجع السابق**، ص 108.

للرياض في مراحل الغزو الإعلامي مع إيران التلويح بورقة المظلة النووية الباكستانية لها، لكن بعد إبرام الإتفاق النووي بين إيران والدول الست الكبرى خلط الأوراق والحسابات الإقليمية، وبالأخص منها الحسابات الجيوإقتصادية وباكستان إيزاء كل من الرياض وطهران ،كان من تبعات الصراع السعودي- الإيراني في العقد الأخير على صعيد الحسابات في كل من الرياض وإسلام أباد، إن لعب كل من الطرفين على تناقضات الأخر ليزيد من دلالة عليه فكانت الرياض علاقاتها مع الهند، والشيء نفسه فعلته باكستان مع إيران وان السعودية أخذت في تطوير علاقاتها مع الهند منذ عام 2006م.[1]

زار العامل السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز الهند ووقع معها ((إعلان نيودلهي))، للتعاون الأمني مع مانموهان سينغ الرياض ،وقع مع الملك الراحل ((إعلان الرياض)) للتعاون في مكافحة الإرهاب وفي عام 2012م قامت السعودية بتسليم الهندي المشتبه فيه في تفجيرات نيودلهي ذبيح الدين ،أنصاري الذي أقام على أراضيها بالرغم من كونه يحمل جواز سفر باكستاني، وتتخوف إسلام آباد من إن التزايد المضطر في التبادل التجاري السعودي –الهندي يمكن أن يؤثر على نظرة السعودية، لباكستان كحليف استراتيجي على المدى الطويل لأن حجمه يفوق التبادل التجاري السعودي –الباكستاني- بأشواط.[2]

خلال هذه المرحلة التغاضي، عن المشكلات التي شكلتها السياسة الداخلية لإيران خلال سنوات حكم الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد ،الذي لم تستطع الحكومة أن تعمل على تكملة الطريق الذي بدأه وأدت العلاقات السياسية والإقتصادية، مما أدى إلى إستقرار العلاقات بين البلدين وكل دول الخليج حتى اليمن ودول الشمال إفريقيا وقد أكمل الرئيس إلى هذا الطريق فإستطاعت إيران أن تحصد ،نتائج ايجابية في منظمة التعاون الإسلامي، وفي منظمة "أوبك".[3]

هناك صحوة إسلامية.النفط وأوبك ومضيق هرمز: ساحة لنقل النفط ومحاولة إيران إغلاق هذا المضيق وهذا ما يؤثر سلبا على إيران ،في مجال النفط في الأسواق العالمية بين تشديد العقوبات الدولية ،على إيران وصولا إلى فرض خطر نفطي شامل عليها بسبب برنامج النووي، وتتلخص مخاوف الإتفاق فيما يلي:

1-عامر مصباح، "الثابت و المتغير في العلاقات الأمريكية السعودية من خلال بعض القضايا الدولية المعاصرة"، **مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** بكلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة بن يوسف بن خدة : الجزائر 2005م،ص 12.

2-فرح الزمان أبو شعير، **المرجع السابق**، ص07.

3-عصام نابل المحالي، **المرجع السابق**، ص 98.

– الهجوم العسكري وذلك بعد إقناع الأصوليين بخطة العمل المشتركة الموجودة في الإتفاق النهائي مجرد صفة عمل وتعامل، وأن تكون الولايات المتحدة قد سعت إلى إبرام اتفاق كغطاء لجمع بين المعلومات التي ستمكنها من مهاجمة إيران بطريقة أفضل.[1]

–إسقاط نظام الحكم حين يحاول نظام الحكم البقاء أطول مدة ممكنة، ونقصد بذلك ولاية الفقيه، رغم أن الإصلاحيون لايرغبون في ذلك ونفوذ الحرس الثوري ،جعل النظام غير مرغوب فيه ولعل الجيل الرابع الأكثر منه في تغير دافع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية في تعزيز إنتاجها، والقومية الحيوية لكل منهما منذ عام 1978م وتعرضت هذه العلاقة لتغير هام في ضوء التطورات، التي طرأت على الشرق الأوسط ومنطقة غرب أسيا، وكانت السعودية مساندة نسبيا لصالح الإقتصادات الغربية في إنتاجها في سياسات تحديد سعره، نقاط الإلتقاء:

–وصول حسن روحاني وجناحه إلى كرسي الرئاسة وتركيز حكومته بدعم من المرشد الأعلى ،على النهوض بالإقتصاد كأولية وهو أمر ربطه الكثير من المحللين الإيرانيين يتوجه لبلادهم نحو تطوير علاقتها الدولية وترميمها بدأ من دول المنطقة والسعودية.

– الإتفاق النووي المبدئي بين الدول الكبرى في جنيف وتوقعات بتقارب إيراني مع غرب والحديث الأمريكي عن ترتيبات، لنقل يزد من القوة العسكرية الأمريكية، ودعم واشنطن لإقامة نظام إستقرار وتعاون في المنطقة. إستمرار الإحتياجات وعدم الإستقرار في المنطقة ،يجعل الزبائن تتخوف من إمتدادات الحركة الإحتجاجية إليها ولاسيما في المناطق التي توجد فيها أقليات شعبية ما يجعل التقارب بين البلدين مفيدا في هذه الحالة.

– صعود المتشدد الإسلامي في سوريا و إستمرار الصراع والجبهات المتشددة هناك سيناريو مكرر عن الذي وقع سابقا في أفغانستان ،لدى طهران والرياض مفاتيح المنطقة الجغرافية، (منطقة حوض الخليج وتؤثران على بلاد الشام ومصر الخليج وشبه الجزيرة العربية)، ومعناه تأمين الأماكن الجيوإستراتيجية والحفاظ على الدور الإقليمي لهذين البلدين.[2]

يوحي المشهد السياسي الحالي بأن العداء بين الرياض وطهران، قابل للإدارة وبالتأكيد فإن الإعلان السوري هو الذي سيلعب الدور الأساسي ،في تحديد مستقبل العلاقات بين البلدين كما أن مستقبل هذه العلاقة سيكون مرهونا بتوافق إيران النهائي ،مع الغرب وتحتاج طهران إلى تحويل خطاب الإعتدال تجاه الجوار الذي يتبناه روحاني إلى برنامج عمل فعلي يطمئن هذه الدول، وأظهرت التطورات الإقليمية في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية ان الحرب في اليمن ،ليست نقطة الخلاف الوحيد بين الرياض وإسلام أباد بل إن الفترة المقبلة ستشهد تكثر في رؤية الطرفين وحساباته وبين التعاون السعودي الهندي ستحاول باكستان الحفاظ على

1 ـ عامر مصباح، **نفس المرجع**، ص 13.

2– **المرجع السابق**،ص ص14،15.

نوع من التوازن الصعب بين الرياض وطهران كما إن التوجه الباكستاني شرقا نحو الصين الإسلام آباد على خلفية صراعها التاريخي مع الهند وفي ظل التقارب السعودي-الهندي راهنا.

تفترق الحسابات بين الرياض وإسلام آباد على المستوى الدولي الأوسع إلى حد نقيض ربما زمن التعاون السعودي الباكستاني في دعم المجاهدين الأفغان تحت المظلة الأمريكية، يعد الإتفاق بين الشرق والغرب قائما وبالتالي فقد زالت إحدى أهم المواد اللاصقة التي جمعت مصالح البلدين كما أن ظهور التنافس الصيني-الأمريكي والصيني- الهندي بعد خيارات باكستان إلى حد كبير يجعل علاقتها مع السعودية خاضعة إلى حد بعيد لموجبات تحالفاتها الدولية. وبالرغم من أن الهند لن تستطيع الحلول محل باكستان في إدارة الرياض لعلاقاتها الخارجية بين البعد الديني وعوامل أخرى كثيرة، إلا إن رفع العقوبات الإقتصادية على إيران بعد إبرام الإتفاق النووي سيفتح الأفاق بدوره لتطور العلاقات الهندية—الإيرانية ما سيؤثر على نظرة الهند للسعودية باعتبارها "الشريك الإستراتيجي" في منطقة الخليج وقد تصبح العلاقة الهندية السعودية جزءا من الماضي إثر الأوضاع الراهنة.[1]

المطلب الثالث: العلاقات الأمريكية–السعودية في الإتفاق النووي الإيراني

العلاقات الأمريكية السعودية تنبع من التاريخ في جزء كبير منها من نفطها ويأتي الهدف من هذه العلاقة بالنسبة للولايات المتحدة إلى إيجاد حل الصراع العربي الإسرائيلي الذي أثر فقط على كل القضايا إهتمام أمريكا بالمنطقة(الشرق الأوسط)، فدور الشركات الأمريكية في تنمية الموارد البترولية السعودية في الثلاثينات وتعززت العلاقة بين البلدين عن طريق التعاون المشترك من الطرفين من أجل حل القضايا الأمنية والإقتصادية والسياسية وقضايا أخرى مثيرة للإهتمام.[2]

إن الفترة التي بدأ فيها المجتمع السعودي بالتكون والخضوع إلى سلطة منظمة وبناء نمط من التنظيم السياسي بالمفهوم العصري كانت العلاقات الدولية مشحونة بصراع الإمبراطوريات وذلك من خلال فترة القرن السابع عشر تمهيدا للقرن العشرين، فقد كانت هناك ثلاث إمبراطوريات تتصارع، وهي الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الفرنسية والإمبراطورية الروسية القيصرية.[3]

قضية الدولة السعودية للنظام السياسي، قام الملك عبد العزيز بالزواج المتعدد حتى يربط أنثروبولوجيا التجمعات القبلية المهمة في المجتمع والملكية وإمتد هذا النسيج الإجتماعي إلى النسيج السياسي بإشراك الشعوب (القبائل في الحكم لكن كانت لهذه الخطوة بعض العقبات التي من بينها شكوى أبناء الملك الكبار

1-آل راشد حمد بن محمد، "السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج"، **مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، 2012، ص 65.

2-فرح الزمان أبو شعير، المرجع السابق، ص06.

3-عصام المجالي، المرجع السابق، ص100.

تفضيل أبنائه من زوجاته الجدد عليهم)،وأحس الملك بهذه المشكلة وخشي أن تتعمق داخل العائلة وينهدم البنيان الذي بذل جهودا كبيرة من أجل بنائه وكان الأمر يتعلق أبنائهم الأمير سعود الذي أصبح ملكا والأمير فيصل الذي أصبح ملكا بعد أخيه سعود الأمير محمد والأمير خالد والملك عبد العزيز بكتاب بين فيه أصول الحكم عندهم، وكانت نشأة المجتمع السعودي في شكل دولة إلى التحالف التاريخي بين الملك عبد العزيز آل سعود والمصلح الإجتماعي محمد بن عبد الله.[1]

أهم مفردة في البيئة المحلية في وجود حركة إصلاحية قوية في المجتمع قام بها المصلح الإسلامي في البيئة السوسيو-سياسية السعودية وليس من التدبير السياسي الجيد عليها وإنما التكامل معها والتفاهم عليها مما يرسي قاعدة قوية تقف عليها الدولة بالمفاهيم المعاصرة للدولة القومية، ويترتب عن ذلك إنبثاق شرعية إيجاد هذه الدولة من المحيط المحلي وهي حماية الدين ونشر الدعوة الإسلامية وتطوير المجتمع، ونشأة المجتمع الأمريكي بإختلاف عن نظيره السعودي، إذ أن ما يسمى بأمريكا اليوم تكونت من جماعات مهاجرة من مختلف القارات تحت ظرف من الظروف وإستوطنوا شمال أمريكا وكان المجتمع الذي يسمى اليوم بأمريكا.[2]

قام الأستاذ محمد حسنين بتحليل نشأة التجمع الأمريكي من خلال الأفكار التي طرحها على الفضائية القطرية قناة الجزيرة، فهي قد بدأ تحليله بالتحية التي قدها له الجنرال شارل ديغول عندما قابله في عام 1967م والتي يقول له فيها :"من فضلك تكلم في السياسة كما شئت لكن أكثر باستمرار في الخريطة لأن الكلام في السياسة والكلمات يمكن أن تخدعك باستمرار لكن الخريطة إذا أحسنت قراءتها لن تخدعك".[3]

القارة الأمريكية تتميز بخاصية مميزة وهي وجود سلاح متطور جدا على غرار من العالم الثالث، مع أنهما قد اكتشفت في فترة واحدة، بالتأمل نجد أن كريستوف كولومبس اكتشف أمريكا "أمريكا الجنوبية "، وكان يمثل الإمبراطورية الاسبانية، أما أمريكا الشمالية قد هاجر إليها المهاجرون من أوروبا تقريبا، ومن ثم فأمريكا الجنوبية كانت مستعمرة من قبل البرتغال وإسبانيا وكان شغلهم الشاغل عملية نهب الثروات ونقلها إلى بلدانهم الأصلية، ولم يفكروا بدرجة كافية في الاستيطان والبقاء فيها وقد تحدث على هذا الموضوع المؤرخ هيوتوماس وهو أستاذ في جامعة إكسفورد في كتابه انهار الذهب ومن خلال هذا الكتاب لم تنهب من أمريكا الجنوبية انهار من الذهب وإنما جبال من الذهب كانت تنقل إلى اسبانيا والبرتغال،في إتفاقيات المبيعات العسكرية الأجنبية بين الولايات المتحدة والسعودية وتسلمته السعودية منها بآلاف الدولارات.[4]

---

1 - مصطفى اللباد، **الإتفاق النووي و تداعياته الجيو-اقتصادية على قطر والإمارات**، السفير، 15يوليو 2015م.

2-حسان سويلم، التوجه الإيراني الجديد في الخليج، المضامين والإحتمالات ، **مختارات إيرانية** ع 48، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 2004 ،ص 47.

3-آل راشد حمد بن محمد، **المرجع السابق**، ص78.

4 - إبراهيم غالي، **المرجع السابق**، ص 42.

ان العلاقة بين البلدين فإن التجارة الأمريكية مع السعودية بالإضافة إلى الإعتماد المتبادل الذي عززته أهمية كبيرة للولايات المتحدة، فعبر سنوات قليلة ماضية أصبحت السعودية سابع أكبر سوق أجنبيي للسلع والخدمات والتكنولوجيا الأمريكية، بإستثناء المبيعات العسكرية، وبهذا أصبحت السعودية أكبر سوق يتسع للصادرات الأمريكية وإجمال الواردات السعودية قدرت بنحو خمسة وعشرون (25دولار) في سنة 1979م كانت الصادرات الأمريكية إلى السعودية عام ألف وتسعمئة وثمانون ميلادي(1980م)، تفجر بنحو حوالي ست وثمنمئة فاصل خمسة دولار (86,5مليار دولار) أي بزياد قدرها20 في المائة عن عام 1979م ومثلت ما يقارب من 6 خمس إجمالي الواردات السعودية 5,2 في المائة من الصادرات الأمريكية عام 1980م.[1]

ان العلاقة في جانب مصالح أمنية بين البلدين وتعود إلى عام 1951عندما تم توقيع اتفاقية للمساعدة الدفاعية المشتركة تبيع الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها أسلحة وموارد دفاعية، وتوفر التدريب العسكري على إستخدامها مقابل إستمرار إستخدام الولايات المتحدة الأمريكية، القاعدة الجوية وفي عام ألف وتسعمئة وإثنين وخمسون ميلادي (1952م)، أحرزت الولايات، المتحدة الأمريكية على بعث مجموعة تدرب من طرف البريطانيين عندما وافق الملك عبد العزيز بن سعود على قبول مجموعة استشارية أمريكية لتقديم المساعدة العسكرية إلى السعودية عندما كانت عائدات المملكة غير كافية لتلبية احتياجاتها وكانت معظم المساعدات في شكل مقدمة كمنحة.[2]

إضطلعت المملكة العربية السعودية بدور متزايد الأهمية في الشؤون الإقليمية والعالمية، وذلك بفضل موقعها الجغرافي وسيطرتها على مخزون هائل من البترول نتيجة الإفتقار إلى الإستقرار في الأماكن الأخرى في منطقة الخليج والأحتياطات النفطية الكبيرة للسعودية وقدرتها على الإنتاج النفطي، تعطي هذه المملكة تأثيرا كبيرا من أن يتناسب مع قاعدتها السكانية الصغيرة أو قدرتها العسكرية وتنبع فاعليتها السياسية في الشؤون الدولية من عوامل إقتصادية في المقام الأول وأقام البلدان علاقة خاصة يرجع أصلها إلى الدور الكبير الذي لعبته الشركات الأمريكية في تنمية الموارد البترولية السعودية في الثلاثينيات وقد تعززت العلاقة بعد ذلك عن طريق التعاون على المستوى الحكومي من أجل.[3]

17/03/2016. 04 :35.http://asharqalarabi.org.uk

1- فرح الزمان أبو شعير، **المرجع السابق**، ص05. .

2 - أحمد البرصان، إيران والولايات المتحدة ومحور النشر، الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية، ع 148، **مجلة السياسة الدولية 2002** ، ص24 .

3 -عدنان أبو ناصر، التكنولوجيا السلمية الإيرانية والموقف المتناقض للغرب، ع 101، **مجلة الوحدة الإسلامية 2010**، ص34.

حل القضايا الأمنية والإقتصادية وقضايا أخرى في منطقة الشرق الأوسط فمن المنظور الأمريكي فإن القرارات تتخذها الحكومة السعودية، يمكن أن تؤثر على ميزان المدفوعات لأمريكا ومستقبل الدولار ومعدلات الطاقة الأمريكية والعالمية ومعدل الإنتعاش الإقتصادي العالمي، والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ،ومنطقة الخليج الفارسي ،وكهدف للحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي ،وكانت العلاقة بين البلدين في مجال التجارة الأسلحة النفط الدعم السياسي ،من أجل ضمان صلة وثيقة في المجالات الأخرى[1].

تحتل السعودية مكانة هامة في السياسة الخارجية الأمريكية فهناك مشكلات تواجه هذه العلاقة الضغوط الداخلية في السعودية من، أجل سياسة مقيدة بدرجة أكبر لإنتاج النفط ،قد تعقد العلاقة الإقتصادية الأمريكية–السعودية في المدى المتوسط المدى البعيد والقلق السعودي إزاء القضية الفلسطينية وقضية القدس العربية ،سيعقد العلاقة بين البلدين إذا لم تتدبر الولايات المتحدة الأمريكية فرض ضغوط معقولة على إسرائيل يلزمها الإعتدال في موقفها السياسي في منطقة الشرق الأوسط، فليس هناك ضمان بأن يستطيع آل سعود والإستمرار في السيطرة على عملية التحديث ،والحفاظ على الإستقرار السياسي والإقتصادي في المملكة وذلك رغم قوة نظام آل سعود داخليا في المدى القصير لا يجب التهوين ،من شأنها أو تقديرها بأقل من حقيقتها ولا تبدوا الإنقسامات داخل آل سعود كمؤشر على أن العلاقة الخاصة، يجب إعادة تقييمها على أساس سياسة التكامل في الشرق الأوسط.[2]

عقد في الاتفاق النووي الأخير الذي وقع بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في الأمم المتحدة يساعد إيران على الاحتفاظ ببرنامجها النووي ،بمكوناته السياسية مع العمل على إيجاد بعض الآليات لضبط هذا البرنامج، ووقف أي تطور فيه يمكن إيران من امتلاك سلاح نووي ،وتضمنت ما يمكن تسميته "بسقف مقابل سقف " أي تحديد سقف للبرنامج النووي مقابل وضع سقف على العقوبات التي تم فرضها على إيران المقصود بهذا السقف السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم، من 3,5 إلى 5بالمائة.[3]

– سقف التخصيب على مستوى اليورانيوم وليست على الكمية التي يمكن إنتاجها كما انه بموجب هذا الاتفاق لإيران بحرية الوصول إلى 15 مليار ،من الفصل لعملتهم الصعبة وتبادل الذهب والمعادن النفيسة هو ما دفع قطاعات اقتصادية وتجارية في أسيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، للترويج لبرامج استثمارية في

1 –أحمد البرصان، **المرجع السابق**، ص 23.

2– عبد الأمين سهيلة، ملف إيران النووي، دراسة في الموقف الدولي والتطورات الأخيرة، ع 2920، **الحوار المتمدن**، محور السياسة والعلاقات الدولية ، 2010/02/17، ص49.

3 – أكبر إعتماد، **المرجع السابق**، ص53.

قطاعات السيارات والنقل الإيرانية وان المرحلة الانتقالية تعتمد على اختبار النيات للوصول لإنفاق نهائي حيث أن خلاصة ما تم التوصل إليه هو فتح المجال أمام عودة إيران إلى الإقليم وممارسة دورها كقوة إقليمية مؤثرة وإعتبار إيران دولة وأمة وليست قضية كما كان الحال في 1979م.[1]

إن ما يفتح الباب للتداعيات الإستراتيجية لهذا الاتفاق وإعتباره بداية واضحة لنوع من الاختراق في علاقة إيران مع أمريكا أما بالنسبة لإيران من ناحية الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو كان يوحي بقرب إستعدادات لتوجيه ضربة عسكرية، لطهران على إعتبار إن دول المجلس ستكون أحد الأطراف الرئيسية المتضررة من الحرب إقتصاديا وسياسيا وبيئيا علاوة على أن واحدا من السيناريوهات المحتملة بشأن التوقيع على أن هذا الإتفاق هو خسارة دول الخليج لهدف رئيسي لها وهو الإسراع لإسقاط نظام بشار الأسد في سوريا، بحيث بات ممكنا التوصل لحل سياسي للأزمة السورية، بعد تراجع أو تضاؤل إمكانية توجيه ضربة عسكرية لنظام الأسد والتي كانت وشيكة قبل ستة أشهر.[2]

الاتفاق هو تفكيك التحالفات الإقليمية في سوريا، بحيث تصبح إيران متضامنة الإقليميا لأي اتفاق يتم التوصل اليه لتسوية الصراع الداخلي السوري وتساندها روسيا باعتبارها الضامن الدولي، وقد كان من أهمها دول خليجية خاصة السعودية والإمارات في نهج عدم إتباع سياسات إقليمية تتماشى كلية مع الخطوط العريضة لإستراتيجية الولايات المتحدة، وذلك في ظل إدراك عدد من دول الخليج أنها صارت فواعل رئيسية في ميزان القوى في الإقليم، وليس مجرد طرف في لعبة توازن المصالح، علاوة على وجود إتجاه يحث على أهمية تنويع التحالفات الدولية للدول الخليجية عن طريق إقامة علاقات أوسع مع روسيا وفرنسا كوسيلة لموازنة التقارب الملموس في العلاقات الأمريكية –الإيرانية.[3]

بالإضافة إلى تطوير الأطر التنظيمية الخليجية وذلك بتطوير القدرات الذاتية الخليجية بشكل تدريجي من خلال تنمية قدراتها وتعديل مهامها لتعمل كقوة تدخل سريع لتأمين الأهداف الحيوية في دول مجلس التعاون الخليجي على نحو مابرز في حالة احتجاجات البحرين، ومن أهم النقاط عن العرب في هذا الخصوص سعت دول الخليج في امتلاك برامج نووية حيث برزت دعوات في الصحف الخليجية والعربية التي تمولها دول الخليج

1 –حسان سويلم، **المرجع السابق**، ص42.

2 –فرح الزمان أبو شعير، **المرجع السابق**، ص06.

3-فادي نحاس، **المرجع السابق**، ص 15.

للتجهيز للمشروع النووي السعودي الإماراتي لموازاة المشروع الإيراني، في حين دعا البعض الأخر لبرنامج نووي عسكري عربي تقوده مصر والسعودية لمواجهة البرنامج النووي الإيراني في ثلاثة خيارات.[1]

إستكمال بدء برنامج نووي سلمي يتم تحويله مستقبلا-إذا ما اقتضت الضرورة، إلى برنامج عسكري على غرار ما قامت به الدول النووية في العالم، ثاني هذه الخيارات الدخول في تحالفات إستراتيجية علنية مع قوى نووية للحصول على قوة نووية لتأمين درع استراتيجي تجاه إيران، وأخر هذه الخيارات تدور حول إمكانية قيام بعض دول الخليج بشراء نووي جاهز، تأثير الإتفاق على المشرق العربي حيث أشار إلى البيئة التي تحيط بالإتفاق النووي الغربي مع إيران، بيئة تشهد نوعا من التناغم بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا خاصة تجاه عدد من القضايا وعلى رأس هذه القضية الملف السوري، علاوة على إعتبارها بيئة لا تعرف الثوابت في التحالفات خاصة بعد ثورات الربيع العربي، كما تشهد انسحابا أمريكا متدرجا من الشرق الأوسط، وبداية توجه أمريكي واضح إلى أسيا، ونظرا لهذه الظروف المتشابكة المتداخلة ولعب إيران دورا محوريا في معظم قضايا المنطقة.[2]

فكرة التنازلات والالتزامات المتبادلة هو ما يفتح الباب لبناء الثقة، وما لهذا الإتفاق من إنعكاسات واضحة على وضعية إيران الإستراتيجية والسياسية نظرا للتفاهمات الإيرانية الغربية الأخيرة والأزمات في منطقة المشرق العربي وبدء الحديث عن الأزمة السورية على إعتبار إيران طرف رئيسي في الأزمة السورية.[3]

تم توقيع الإتفاق الأخير بين إيران والغرب المرتبط بملفها النووي و فتح الباب أيضا لإمكانية فتح الصراع والوضع في لبنان وإرتباط الأحداث فيها يدور على الساحة السورية (كحادثة تفجير السفارة الإيرانية أحداث طرابلس والنزاعات الطائفية)، حين اعتبر الإتفاق الإيراني الغربي قوة سياسية ومعنوية لحزب الله اللبناني، بل مصدر قلق لمنافسيه ومعارضيه، كما أكد الدكتور أبو طالب إلى صعوبة أن تقوم إيران بالضغط على سورية بعيدا عن التهديدات العسكرية، وما زاد من أهمية وضرورة مشاركة إيران في المنطقة بعد الاتفاق الأخير جنيف الخاص بسوريا مع تحسين تموضع إيران في المنطقة خاصة بعد الإتفاق الأخير، وقد تم الضغط على أية الله

1 -سليمان يمني، **الأزمة السعودية الإيرانية، تطورات وتداعيات**، المعهد المصري للدراسات السياسة والإستراتيجية، 2016،ص25.

2 -محمود أحمد إبراهيم، **المرجع السابق**، ص65.

3 -فادي نحاس، **المرجع السابق**، صَ17.

الخميني للتخلي عن سلاحه على الأقل لمدة عام على الأقل كما أن الأمر مرهون بطبيعة الإتفاق الشامل المنتظر.[1]

الوضع في العراق والذي وصف بالوضع المذهبي الطائفي المعقد نظرا للإنقسامات الحادة بين السنة والأكراد والعرب، وكذلك بين الشيعة أنفسهم، ويؤكد من ناحية أخرى على أنه ليس من مصلحة إيران التورط أكثر من هذا داخل الساحة العراقية، وأن النفوذ الإيراني لن يتأثر بالاتفاق الغربي النووي الأخير، ومن غير المحتمل أن تتغير سياسة إيران في غضون الأشهر القليلة القادمة.[2]

ترى إسرائيل إن الاتفاق النووي مع إيران وانعكاساته على المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، بأن الموقف الاسرائيلي في مضمونه يؤكد بأن الخيارات المتاحة للتعامل مع إيران ليست مجرد توقيع اتفاق يحمل كثيرا من السلبيات من وجهة النظر الإسرائيلية، أو توجيه ضربة عسكرية، ولكن هناك خيار ثالث يتمثل في مواصلة الضغط الدولي من خلال التركيز على العقوبات وإستمرارها.[3]

لذلك حدث نوع من التوتر بين الجانبين الأمريكي والإسرائيلي في ما يتعلق بطبيعة التعامل المستقبلي مع إيران بشأن تخصيب اليورانيوم أو الكمية المسموح بها لإيران إنتاجه والإحتفاظ به على أراضيها، ولهذا دفع توتر العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية بالعديد من الجهات في البلدين للتدخل في التهدئة وتقريب وجهات النظر ومن هؤلاء الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز، مع التأكيد بأن هناك هدف مشترك بين البلدين الولايات المتحدة وإسرائيل—وهو منع إيران من إنتاج السلاح النووي رغم وجود خلاف بين الطرفين بشأن فرض عقوبات جديدة.[4]

إنعكاسات الإتفاق النووي الإيراني الأخير على مسار المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية بأن لن يؤدي إلى تنشيد المسار الفلسطيني الإسرائيلي كما أنه لن يقود إلى ضغط أمريكي على الحكومة الإسرائيلية نظرا لجملة من الأسباب، ويأتي في مقدمتها رفض الحكومة الإسرائيلية الاتفاق شكلا ومضمونا واعتباره خطأ تاريخيا

---

1 -**خلاف روسي ألماني حول البرنامج النووي الإيراني**، الأهرام 28افريل 2006م .

, 11/02/2016. 14:12. www.ahram.org.eg/Archive/2006/4/.../WORL1.HTM

2 –عبد الهادي بوطالب، **المرجع السابق**،ص33.

3 –أرشيف الأخبار، **غموض يلف أهداف البرنامج النووي الإيراني**.

http://archive.arabic.cnn.com/2006/iran.2006/6/19/iran.aims/index.html ,24/02/2016.15 :20

4–ياسين سويد، **المرجع السابق**، ص133.

علاوة المناطق، بالإضافة إلى سبب أخر لايقل أهمية عن الأسباب سالفة الذكر وهو المتعلق برفض وزراء الحكومة المصغرة في مجلس الوزراء الاسرائيلي لطرح الأمريكي بربط مسارات التفاوض مع إيران بالتسوية الفلسطينية.[1]

دخول الحكومة الإسرائيلية على خط الكونجرس ومجلس الشيوخ لتجديد منظومة العقوبات وتفعيلها إيزاء إيران، ومن ثم فإن الإدارة الأمريكية ستركز عن فرصة إنجاح الاتفاق مع إيران وليس استمرار التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في ظل تمسك الحكومة الإسرائيلية باستئناف الاستيطان برغم تجميد عطاءات البناء في بعض المناطق، بالإضافة إلى سبب أخر لا يقل أهمية عن الأسباب السالفة الذكر وهو الأمر المتعلق برفض وزراء الحكومة المصغرة في مجلس الوزراء الإسرائيلي، لطرح الأمريكي بربط مسارات التفاوض مع إيران بالتسوية الفلسطينية.[2]

القيود الأمريكية جديدة على تأشيرات الدخول تتعارض مع الإتفاق التاريخي، ونظريا يستطيع الرياض محاولة ثني مثل هذا الخطر العسكري من خلال التهديد بقطع أو تخفيظ إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة، ولكن النمو السريع في إنتاج النفط والغاز في أمريكا الشمالية قد يقلل من إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على واردات النفط وقوّض النفوذ الإقتصادي للملكة العربية السعودية.[3]

المبحث الثاني: دور إيران في الإتفاق النووي

تلعب إيران دور رئيسي في الإتفاق النووي الجديد المبرم في خمسة عشرة يوليو عام ألفين وخمسة عشرة ميلادي (15 يوليو 2015م)، وذلك بعقد اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد بعض الحلول المرضية لأطراف على حد سواء وذلك بوضع كفتين الأولى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في منع إيران التخصيب اليورانيوم لمدة 15 سنة مقابل رفع العقوبات الإقتصادية عنها فلهذا يكمن الدور الإيراني في الإتفاق كركيزة أساسية فيه.

المطلب الأول: الجهود العلمية والإقتصادية في الإتفاق النووي الإيراني

إثر الجهود المبذولة من طرف دور إيران في الإتفاق النووي يتعلق بتحليل الإتفاق ومدى تأثيره سلبا وإيجابا على كل الأطراف الموقعة عليه حيث سعت إيران لتكريس هذه الجهود لإنجاح الإتفاق المبرم وذلك من خلال

1- وسام الدين العكلى، **المرجع السابق**، ص75.

2- فادي نحاس، **المرجع السابق**، ص23.

3- ياسين سويد، الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، **الموسوعة الفلسطينية**، ق 2، ج2، بيروت: الهيئة الفلسطينية، 1990،ص 127.

تحليل أهم البنود للإتفاق والسبب المتعلق عليها لتخصيب اليورانيوم ورفع العقوبات ،في المجال الإقتصادي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ،وإمداد إيران بقطع غيار الطائرات وترخيص وترخيص التصليح والخدمات الملحقة ،وهو أهم مكسب لدولة إيران وطريقة تفاعل إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تعتبر الجهود السياسية والأمنية وخاصة الاقتصادية في الإتفاق النووي الإيراني المبرم ،في 15 يونيو في جنيف في احد أهم النقاط الأساسية للوصول إليه وذلك بالمرور ،بعدة قوانين تحكم هذه الجهود من طرف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ،وباقي دول الاتفاق وخاصة السعودية التي تعتبر المتأثرة بهذا الاتفاق وحوصلة هذا الموضوع، تدور حول إيجاد حل شامل يرضي جميع أطراف القوي العظمى.

ان الفساد في معظم مؤسسات الدولة الإيرانية يتمثل في ارتفاع معدلات التضخم السنوية ،في إيران إلى اربعون بالمائة حيث أن ارتفاع ،نسبة التضخم من المشكلات التي ستواجه حكومة روحاني، علاوة على فقد العملة المحلية الإيرانية أكثر من خمسون بالمائة من قيمتها أمام العملات، الاخرى نتيجة للعقوبات الاقتصادية المفروضة من الغرب، وهو ما أدى إلى انخفاض احتياطات إيران من النقد الأجنبي من 100مليار دولار وفي عام 2011الى 80 مليار دولار بحلول يوليو 2013م.[1]

الإتفاق الموقع بين إيران والدول العظمى في جنيف ،يعزز أمال الإيرانيين بأن يتعافى اقتصاد بلادهم الذي يعاني جراء العقوبات الدولية ففي أعقاب الإعلان عن الاتفاق ،قفزت العملة الإيرانية المجمدة من ومن المتوقع من القطاع النفطي الذي يحتاج إلى الاستثمارات بمليارات الدولارات من اجل إعادة إنعاشه.[2]

لكن الاتفاق لم يكفل إيران اجتياز الكثير من الأزمات المالية، وصرف مستحقاتها النفطية إلا بشكل محدود إلا انه مؤشر جيد لإنعاش الاقتصاد الإيراني مستقبلا، أزمة الملف النووي الإيراني تحولت إلى محور رئيسي في التفاعلات الداخلية الإيرانية في السنوات الأخيرة، بل تعد كذلك احد أهم فعاليات الانقسام والفرز بين القوى السياسية خصوصا داخل تيار المحافظين الأصوليين ،الذين سيطروا على مراكز صنع القرار الرئيسية في الدولة، والتداعيات التي فرضتها تلك الأزمة كانت أحد الأسباب الرئيسية، في وصول شخصية معتدلة معروفة سعيها إلى الانفتاح إلى الخارج مثل الدكتور حسن روحاني ،إلى رئاسة الجمهورية، وهو ما دفع حكومة الرئيس حسن

1 –محمود عبد العظيم حنيفي، **الشرق الأوسط، صراعات ومصالح، المتغيرات الأمريكية والعلاقات التركية الإيرانية**، القاهرة، دار الكتاب،2007، ص 88.

2 –محمود فتحي أنيس، **الأمن القومي الإيراني، مصادر التهديد وآليات المواجهة**، أبو ضبي: (دون دار النشر)، 2006، ص66.

روحاني إلى المبدأ في حملة دعائية داخل إيران لترويج لما سمته المكاسب التي حققتها إيران من خلال الاتفاق بعد توقيعه مباشرة.[1]

استهدفت هذه الحملة المؤسسات السياسية والدينية النافذة في الدولة فضلا عن الرأي العام الإيراني ،وذلك استباقا لأي إنتقادات ،يمكن أن توجهها تلك المؤسسات ألا وهي الاتفاق النووي مع الغرب وجهود الرئيس روحاني حضت بدعم واضح من جانب المرشد الخميني ،الذي وجه خطابا للرئيس أعلن فيه موافقته على نتائج الانتخابات أما على صعيد آخر فإن الانتقادات، التي تم توجيهها إلى الحكومة الإيرانية اعتبارا للاتفاق الأخير يحرم إيران من برنامجها النووي السلمي، فيما يمكن لإسرائيل استخدام القنبلة النووية، ويفقد إيران زمام المبادرة من المفاوضات في إشارة، إلى أن الغرب نجح في فرض خيارات ضيقة أمام المفاوض الإيراني بشكل افقده الحرية وهامش المناورة الذي كان من الممكن، أن يؤدي إلى نتائج ايجابية كما قلل خصوم الرئيس روحاني من تأثيرات الاتفاق النووي الجديد على الاقتصاد الإيراني خصوصا أن إجمالي ما سيعود لإيران ،من عوائد مالية لا تتعدى 07 ملايير دولار في ظل يعاد على مستويات تصدير النفط الحالية ،التي تمثل حوالي 60 بالمائة مقارنة بعام ألفين وإحدى عشرة ميلادي(2011م).[2]

عدم الإفراج عن جزء كبير من الأموال المجمدة، فالمحافظين الأصوليين كانوا ينتظرون إخفاق الرئيس روحاني في التواصل إلى إتفاق مع الغرب حول الملف النووي من أجل فرض مزيد من الضغوط عليها ،بمنعه من فتح عدد الملفات السياسية المهمة التي على رأسها،رفع الإقامة الجبرية وتوسيع هامش الحريات السياسية وإجراء مصالح وطنية ،بإعادة بعض القوى التي كانت منتمية إلى التيار الإسلامي، وما زالت تؤمن بنظام الجمهورية الإسلامية، وبولاية الفقيه إلى داخل النظام مرة أخرى، وهو ما قوبل برفض حاسم من جانب المحافظين الأصوليين الذين يتخوفون من أن يؤدي ذلك، إلى تكريس الاحتلال القائم في توازنات القوى الذي إنتهجه فوز الرئيس روحاني باكتساح، ومن الجولة الأولى إلى الانتخابات الرئاسية التي أجريت في أربعة عشرة يوليو عام ألفين وثلاثة عشرة ميلادي (14 يوليو 2013م).[3]

1 -عبد الأمين سهيلة، **المرجع السابق**، ص38.

2 -عدنان أبو ناصر، **المرجع السابق**، ص46.

3- براك أوباما، **المرجع السابق**.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150714_iran_deal_obama_reaction , 13:22. 05/02/2016

علاوة على مؤسسات أخرى على غرار الحرس الثوري ،ربما سعى إلى عرقلة جهود روحاني لتنفيذ برنامجه السياسي والتي ربما تتزايد بعد توقيع الاتفاق النووي من تداعيات سلبية على الحرس على الصعيد الاقتصادي تحديدا، أي أن أي تسوية كاملة للملف النووي سوف يؤدي إلى فتح إيران أمام الاستثمارات الأجنبية وبالتالي حرمان الحرس من المكاسب التي حققها.[1]

أدى اتفاق جنيف إلى استبعاد توجيه ضربة عسكرية لإيران وبالتالي سيحد ذلك من هروب رأس المال من إيران إلى الخارج ،ويشجع الاستثمار المحلي، وبالرغم من أن الاتفاق النووي الجديد مما يكفل لإيران من اجتياز الكثير من الأزمات المالية بشكل محدود إلا انه سيعد مؤشرا طيبا لإنعكاس الاقتصاد الإيراني، ستكفل كل المزايا الاقتصادية للاتفاق والتي ستحصل عليها إيران مرهونة بمدى التزامها بالبنود المتفق عليها، وأن الاتفاق النووي الجديد لن يتيح تأثيرات اقتصادية كبيرة خاصة أن إجمالي ما سيعود على إيران ،من عوائد مالية لا تتعدى 7 ملايير دولار في ظل الإبقاء على سنوية النفط الحالية ، وعدم الإفراج عن جزء كبير من الأموال المجمدة واستمرار العقوبات الدولية والمرفوضة عليها.[2]

أما فيما يتعلق بتحليل الاتفاق النووي الأخير من الناحية الفنية و العلمية تناول هذا الاتفاق مدى تأثير هذا سلبا أو إيجابا على الأطراف الموقعة عليها، وذلك بتوضيح الخطوة النهائية في الطريق الشامل المتوقع في خلال عام من توقيع هذا الاتفاق وإن إمكانيات وقدرات إيران النووية الحالية، والتأكد على امتلاك منشآت نووية في معظم مراحل دورة الوقود النووي كمصانع تحويل اليورانيوم إلى غاز في أصفهان، ومصانع التخصيب في ناتانز فوردو علاوة على وجود مصنع تصنيع الوقود في أصفهان أيضا، بالإضافة إلى عدد من المصانع الاخرى مثل مصنع إنتاج الماء الثقيل في أراك وأنابيب الوقود من الزركنيوم في أصفهان.[3]

المشاكل المعلقة بين إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول العظمى ،وتأتي في مقدمتها عدم قيام إيران بإعطاء معلومات عن أي نشاط نووي أو تخطيط مستقبلي لبناء منشآت نووية ،خارج نطاق اتفاقية منع الانتشار، بما فيها مناجم اليورانيوم والماء الثقيل ووحدات التخصيب المتطورة والأبحاث مثل الليزر إضافة إلى وجود مشاكل ذات أبعاد عسكرية،وهي المتعلقة بطلب الوكالة لزيارة موقع بارشين العسكري للإشتباه في

1-**تقرير مجلس الأمن الدولي**، 1731، 2006/12/26.

online.artical.html,11/03/2016. 14:00http://www,islam

2 - محمد فتحي أنيس، **المرجع السابق**، ص73.

3 -براك أوباما، **المرجع السابق**.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150714_iran_deal_obama_reaction , 13:22. 05/02/2016

استخدامه في اختبارات تفجير مرتبطة بالقنابل الذرية، والاشتباه كذلك في إجراء تجارب لمتفجرات قوية تحت سطح الأرض ببعد أربعة مئة (400) متر.[1]

إن تحليل أهم بنود الاتفاق الأخير وفي البند المرتبط بتعليق تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 بالمائة لمدة 6 أشهر، لا تأثير له على البرنامج السلمي الإيراني، حيث أن الأخيرة أنتجت أكثر مما تحتاج وليس لديها مبرر حقيقي للإستمرار إلا لإستغلال هذه النقطة في المفاوضات، أما البند الخاص بالتخلص مما أنتجته إيران من يورانيوم 20 بالمائة سواء بتصنيعه كوقود إضافي لمفاعل طهران للأبحاث أو بخلطه مع يورانيوم منخفض التخصيب لإنتاج يورانيوم لا يزيد عن 5 بالمائة يعد هذا الأمر مكسبا إضافيا للغرب.[2]

حيث مكنه من التخلص من هذه الكمية التي يمكن أن تستغلها إيران للوصول العاجل اليورانيوم فوق 90 بالمائة لتصنيع القنابل الذرية ومن ناحية أخرى يعد هذا البند مكسبا لإيران حيث نجحت الأخيرة في فرض وجهة نظرها على الدول العظمى.[3]

إن إيران خلال هذه المدة أي موقع جديد للتخصيب بخلاف موقعي "نتانز" ف"وردو"وهو ما يصب في مصلحة إيران باستمرار العمل في مصنع التخصيب المثير للجدل في فوردو وعلى الاتفاق تطوير أنظمة التفتيش من قبل الوكالة وتقديم إيران أي خطة مستقبلية لبناء منشآتها وتفاصيل كل المواقع النووية والعمليات التي تتم فيها إلى الوكالة، وأما البند الخاص بتخفيض العقوبات والذي اشتمل إعطاء إيران حق التصرف في ما يعادل 7 مليار دولار، والإفراج عن أرصدة لمبيعات النفط الإيراني وتعليق الحظر على تجارة الذهب والمعادن الثمينة والسيارات والترخيص بإمداد إيران بقطاع غيار الطائرات المدنية والتصليح والخدمات الملحقة وهو أهم مكسب حصلت عليه إيران في هذا الإتفاق.[4]

يجب على إيران أن تبدأ مع الوكالة في وضع خطوات تنفيذية للإتفاق، حيث سيتم تقييم نتائج الاتفاق بعد 6 أشهر قادمة يتم إضافة بعض بنود الاتفاقية للوصول لخطوة نهائية في الحل الشامل الذي من المتوقع أن يتم في أقل من عام، فالحالة الإقتصادية في إيران وتداعيات الإتفاق أهم العقوبات التي تم فرضها على إيران على خلفية برنامجها النووي من طرف المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن أو الاتحاد الأوروبي، والولايات

1 -زكريا حسين، **المرجع السابق**، ص 63.

2 -عبد العظيم محمود حنيفي، **المرجع السابق**، ص104.

3 -عدنان أبو ناصر ،**المرجع السابق**، ص65.

4-آمال السبكي، **المرجع السابق**، ص77.

المتحدة مجمل هذه العقوبات أثرت سلبا على الاقتصاد الإيراني حيث يرى المراقبون والخبراء الاقتصاديين أن هذه العقوبات كبدت الاقتصاد الإيراني بـ120 مليار دولار خسائر فالظروف القاسية دفعت إيران للإتفاق.[1]

المطلب الثاني: الجهود السياسية والأمنية في الإتفاق النووي الإيراني

يمكن إعتبار الجهود السياسية من ضمن أهم ماقدمته إيران في الإتفاق فهذه الجهود تتعلق برؤساء الدول المشاركة في الإتفاق مع مراعاة عدم إختراق الخط المتفق عليه، وأما فيما يتعلق بالجهود الأمنية وهي إقامة إحتياطات الأمن وعدم التدخل في حيز الإتفاق وذلك بتوفير الجو الملائم أو المناسب للإتفاق وفق مايعلنه القانون الأمريكي في هذا الإتفاق.

إن عمليات التفتيش للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن تثير العديد كمن المشاكل في ما بعد في حال مبالغة مفتشي الوكالة في الأماكن وأسلوب التفتيش وهي النقطة التي يمكن أن تستغلها الولايات المتحدة الأمريكية في حال رغبتها في إثارة المشكلات مع إيران، فكسب الغرب تعطيل البرنامج النووي الإيراني هو الوصول للقنبلة الذرية في عدة أشهر وكسبت إيران كسر العقوبات والحصول على 7 مليار دولار دون أن تتنازل عن خطوطها الحمراء في استخدام الطاقة النووية السلمية، فمن جهة أخرى هناك ضغوطا من داخل الولايات المتحدة وتحديدا الكونجرس.[2]

حيث يرفض الإتفاق كل من الجمهوريين الديمقراطيين ويرون أنه لن يقضي على البرنامج فيرجح التزام الطرفين بإستمرار الإتفاق، خاصة وأن باراك أوباما لديه رغبة كبيرة في إحراز انتصار كبير للديمقراطيين بعد فشلهم في العديد من الملفات فهناك اتجاه عام في إيران نحو التغيير والاعتدال واتجاه دوائر صنع القرار إلى الانفتاح وتجربة بديلة لسياسة المواجهة، ولعل وصول روحاني لرئاسة الدولة يعد عاملا مساعدا ولكنه ليس العامل الوحيد والأساسي فقدرته على توسيع هامش الحركة المتاح أمامه وتنفيذ التعهدات التي أعلنها خلال الحملة الانتخابية، بمدى قبول المرشد الأعلى لذلك، وهو أمر لايمكن التكهن به في الوقت الراهن، خصوصا في ظل الحرس المرشد على عدم تكرار تجربة احمد احمدي نجاد حتى لا يؤثر ذلك على شرعية النظام السياسي.[3]

من المتوقع حدوث مواجهات سياسة بين الرئيس من جانب المحافظين والأصوليين والحرس وبعض كبار رجال الدين، والذين يتبنون سياسة متشددة إزاء إجراء مصالحة مع الإصلاحيين والمعتدلين، وسيكون المرشد

1-**المرجع نفسه**، ص ص 78-79

2 -عطية محمود حامد، **إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل**، مصر: الهيئة المصرية العليا للكتاب، 2005،ص101.

3 -عبد الله بن عمر البلوشي، **مشروعية أسلحة الدمار الشامل وفق لقواعد القانون الدولي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007،ص96.

الأعلى الخميني هو صاحب الكلمة في هذه المواجهات، فمن اللامتوقع حدوث تطورات المؤثرة في الإقليم أو تداعيات للبرنامج في ستة الشهور القادمة في البرنامج، فلا توجد بوادر على تقدير دول الخليج لدور روحاني في تغيير سياسة إيران على اعتبار أن الخميني هو من يهيمن على القرار الإيراني.[1]

الاتفاق في حدود الممكن للحصول على شرعية من الولايات المتحدة الأمريكية ،وليس لحل القضايا الخلافية بين دول الخليج فالخليج ترى انه ليس هناك إيران جديدة ،ولكن الظروف حولها التي تغيرت ،فضلا عن تغيير أساليبها لكن عقيدتها لا تزال كما هي ،فأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن طهران اتخذت خطوات للحد من أنشطتها النووية بمقتضى. الاتفاق المبرم في يوليو–تموز 2015م.[2]

المبحث الثالث: تداعيات الإتفاق النووي الإيراني

في ظل غياب الأطراف العربية الرئيسية على الأقل في المفاوضات الأخيرة، عن التحولات الإستراتيجية العامة في المنطقة التي يعاد صياغتها في المرحلة الحالية ومدى أهمية مطالبة الدول العربية بمقصد في الجولة القادمة من المفاوضات ،حول الأمن القومي العربي والأطراف المهتمة بالملف النووي سعيا إلى إقامة دورة عربية إيرانية للمساهمة في برنامج إيران السلمي، ومن أجل إعطاء طمأنة للمجتمع الدولي بسلامة وسلمية الملف النووي الإيراني، ويكون مقدمة لوجود دورة نووية عربية، وهو ما يفتح المجال من وجهة نظر معينة لعقد مؤتمر لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والتركيز على البعد السياسي للالتفاف في خطر الإنتشار النووي.

المطلب الأول: إنعكاسات الإتفاق النووي الإيراني على أهم الأطراف

بإعتبار كل من زعماء المحافظين وقادة الحرس النووي ليسوا سعداء بخطوات روحاني بل إن قادة الحرس الثوري قال صراحة إن قرار مجلس الأمن الذي أقر إتفاق فينا قد "خرق الخطوط الحمراء للجمهورية الإسلامية من المتوقع أيضا ،أن يواجه وزير الخارجية مساءلة قاسية في مجلس الشورى الذي يسيطر عليه المحافظون حين يصرحن عليهم الإتفاق لكن جميع في ظاهران يعلم أن المجلس سيوافق، لأن المحافظين لايملكون خيارات بديلة ولأن الحكومة ذات الميول الإصلاحية تراه ،حجرا أساس في سياستها الداخلية والخارجية وهذا ما يقربنا من المشهد السياسي الإيراني، عنوانه إنبعاث التيار الإصلاحي من جديد إذا نجح روحاني في تدمير الإتفاق على الصعيد الإقتصادي ،وهذا يعيد إنعكاس على دولة الإتفاق في حدّ ذاتها.

1 –جون بيليس سميت ستيف، عولمة السياسة **العالمية، دبي: ترجمة مركز الخليج للأبحاث 2004م**، ص81.

2 –آمال السبكي، **المرجع السابق**، ص 85.

سنتناول من خلال هذا المطلب إنعكاسات الإتفاق النووي الإيراني على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والمملكة العربية السعودية، وذلك من خلال التطرق إلى أهم العلاقات القائمة بين أطراف الإتفاق النووي من أجل إبراز أهم القضايا والنتائج المتوصل إليها في هذا الإتفاق للكشف عن حقيقة وأهم التداعيات على هذه الدول.

إنعكاسات الإتفاق النووي الإيراني على دولة السعودية، إن التداعيات المحتملة للإتفاق النووي الإيراني على دول الخليج العربي وذلك بغرض معرفة موقف دول التعاون الخليجي الوجيه وموقف الدول الخليجية الفردية، ومن وجهة أخرى وذلك بالإشارة بأن موقف مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة إقليمية قد عكس عليها، ففكرة الموافقة المشروطة التي رحب بها المجلس الوزاري خلال إجتماع الكويت في 27نوفمبر الماضي بالإتفاق بين الدول الكبرى وإيران بشأن برنامجها النووي شريطة أن يكون مقدمة للتوصل إلى حل شامل لهذا الملف، كما نفى المجلس الوزاري إلى التعاون التام مع وكالة الطاقة الذرية إما فيما يخص موافقة الدول الخليجية الفردية أوضح بأنه لايوجد موقف خليجي موحد بشأن الملف النووي الإيراني فثمة بيانات واضحة بينها منها إتفاق جنيف الأبرز حيث سارعت الإمارات والكويت وقطر والبحرين لترتيبات بعد الإتفاق.[1]

الوقف السعودي فقد غلب عليه التوجس الصريح في بداية الإعلان عن الإتفاق حيث تحول الخطاب السياسي إلى القبول المشروط حيث أكدت الحكومة السعودية خلال إجتماعها في 25 نوفمبر أنه إذا توافرت النوايا فإنه يمكن أن يشكل هذا الإتفاق خطوة أولية في إتجاه التوصل لحل شامل للبرنامج والثورات العربية والملفات الإقليمية بل للوحدة الخليجية غير قابل للتحقق في بعض الأحيان وهو مايبرز في التنافر القطري الإماراتي خلال الثورة والتنافس القطري السعودي في سورية، أو إمتناع الكويت عن المساهمة بصورة جدية في إتجاه قوات درع الجزيرة، أثناء تفاقم إحتجاجات البحرين أو خروج سلطة عمان عن القاعدة من خلال العلاقات الوثيقة مع طهران.[2]

تعتبر السعودية الخاسر الأكبر في عملية الإتفاق النووي الإيراني، فطبيعة الحال فإن إيران المعزولة ما إنفكت تشكل عامل قلق لدى الدولة السعودية، وإستطاعت أن تحبط لها مساعيها في زيادة نفوذها في النقطة، وستكون أقوى بكثير مما كانت عليه في السابق، وسترد قوتها قوة مضاعفة لحلفائها في المنطقة وستسعى لحصد مكاسب كبرى في كل من اليمن وسورية والعراق وغيرها، حيث تخشى السعودية من التمدد الإيراني في المنطقة

1-**إنعكاسات الإتفاق النووي على سياسات إيران**، 22 يناير 2016.
. 16.45.http://www.alhayat.com/Opinion/Raghida-Dergham/13568157. 25/04/2016
2 -يمني سليمان، **المرجع السابق**.ص29.

وهو الذي يتعارض مع مصالحها الداخلية والإقليمية في ظل التراجع الأمريكي في المنطقة، في منع التمدد فإن المملكة العربية السعودية ستجد نفسها في مواجهة إيران ولاسيما بعد الإتفاق الأخير ورفع العزلة عنها وحيدة في مواجهة الدولة الإيرانية، وربما من خلال إستخدام الدول العربية في صنع عزلة جديدة لإيران، وخاصة في الخليج لاسيما أن السعودية تضمنت مساعدة هذه الدول كالبحرين تخشى التمدد الإيراني والتهديدات المستمرة للنظام السياسي الحاكم في البحرين، وكذلك مصر التي تنال الدعم لنظامها العسكري من السعودية والتي تتعهد لها بالتمويل والدعم الإقتصادي ، وإنعكاسات الإتفاق على دولة إيران،حيث مرت مرحلة رفع العقوبات الدولية على إيران كأنه لم يحدث، وإكتفى مجلس الأمن الدولي بإضفاء الشرعية التلقائية على خلاص طهران من العقوبات الإقتصادية، وبموجب الإتفاق النووي الإيراني الذي صادق عليه نجد الإذعان ورفع الحظر على الممتلكات الإيرانية يعني أن إيران ستحصل على حوالي 150 مليون دولار قريبا وعلى إستثمارات موعودة بقيمة 50 مليون دولار في السنوات القادمة، مما يخرجها من الأزمة الاقتصادية.[1] .

إن خروج إيران من الأزمة الإقتصادية يمكنها من تنفيذ مشاريعها الداخلية والخارجية حتى في ظل إنخفاض أسعار النفط عالميا، تدخل روسيا العسكري في سورية أدى إلى إرتياح نسبي في الميزانية الإيرانية مع العلم أن غالبية ميزانية طهران في السنوات الماضية كانت موجهة لأهداف التوسع الإقليمي أتت من الخزانة العراقية في أثناء حكم رئيس الوزراء نوري المالكي، لأنه وبعد رفع العقوبات الدولية عن طهران سيتمكن الحرس الثوري من إستكمال مشاريعه الإقليمية بهامش إرتياح إقتصادي كبير، وسيتمكن براحة أكثر فهو المستفيد الأول إقتصاديا، فيما تيار الإعتدال الذي يترأسه الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني يرتاح إنتخابيا في الجولة الإنتخابية لشهر جانفي السابق، إدارة الرئيس أوباما تراهن على تأثير الرخاء الإقتصادي الإيراني إيجابا على تيار الإعتدال الذي لا يخرج أبدا عن الحكم الهلالي في طهران، وهنا تتمنى أن يؤثر ذلك سلبا في طموحات الهيمنة الإقليمية التي يتبناها تيار التطرف الذي يمثله الحرس الثوري.[2]

ترى واشنطن أنها ليست من شأنها أن تؤدي إلى إهتزاز العلاقة الجديدة التي بنتها مع طهران، فالثمن الآتي أضخم مما تتصوره، وقد تدركه بعد فوات الأوان، للعلاقة الأمريكية الإيرانية باتت واقعا يتطلب التدقيق البناء والمساءلة بثقة وشفافية وواقعية كي تكون هذه العلاقة مفيدة للطرفين والعالم ،إن إستثمار في مصلحة قوى التطرف السني والشيعي على السواء، وليس هناك مايبرز الآن يبقى الإرضاء وانصياع سياسة دائمة بعد رفع

1- ليلى الرحباني،"**الإتفاق النووي الإيراني : من ربح ومن خسر**، 2015/7.
. https://arabic.rt.com/news/807792 .25/03/2016. 15:55

2 -عطية محمود حامد، **المرجع السابق**، ص 122.

العقوبات، وهنك فرصة ربما في أعقاب التوازن الذي تكون إدارة أوباما أرادته في علاقتها مع السعودية وإيران للإتزان والإضطرار إلى توازنات إقليمية جديدة.[1]

إنعكاسات الإتفاق النووي الإيراني على الولايات المتحدة الأمريكية، في عام أربعة عشرة يوليو عام ألفين وخمسة عشرة ميلادي (14 يوليو عام 2015م)، أبرمت إيران والقوى الست إتفاقا وافقت إيران بمقتضاه على أخذ سلسلة من الخطوات، من بينها تقليص عدد أجهزة الطرد المركزي وتعطيل جانب أساسي من المفاعل النووي أراك مقابل تخفيف العقوبات التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي تؤكد أن إيران إتخذت خطوات للحد من أنشطتها النووية بمقتضى الإتفاق والولايات المتحدة الأمريكية ترفع العقوبات التي فرضتها على إيران بسبب البرنامج النووي.[2]

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تنبع الأهمية السياسية للشرق الأوسط في جزء كبير منها من نفطه، وفي هذا الساق يأتي هدف السياسة الأمريكية الرئيسي الرامي إلى حل الصراع العربي الإسرائيلي الذي أثر على كل القضايا الأخرى للإهتمام الأمريكي في المنطقة،ومن وجهة الإدارة الأمريكية فإن الإتفاق النووي قد يساعد الديمقراطيين على الدخول للإنتخابات الرئاسية بمنجز مهم على الصعيد الدولي فقد أقرت هذه الإتفاقية على أخذ أهم مبادئ الديمقراطيين في العلاقات الدولية وهو المبدأ في التفاوض من أجل حل المنازعات وهو يعد إنتصارا للإدارة الأمريكية على المستوى الإيراني بالإضافة إلى أفعال أمريكا على الخيار العسكري وأعدائه، كما يحقق هذا الإتفاق إنتصارا شخصيا للرئيس الأمريكي باراك أوباما وينهي به دورته الرئاسية بمنجز تاريخي.[3]

تستعد إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لفرض عقوبات جديدة على شركات دولية وأفراد على خلفيو برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية، الذي تقول أمريكا أنه قادر على حمل رأس نووي، وتعده مخالفا لقرار مجلس الأمن الدولي، فيما تنفي إيران تقديرات الغرب بأن الصاروخ قادر على حمل رأس ننوي ما بعد إنتهاكا لقرارات الإتفاق النووي، وأمن العقوبات تستهدف نحو 12 شركة وفردا في إيران لدورهم المشتبه فيه في تطوير

1- يمني سليمان،**المرجع السابق**.ص43.

https// 25/02/2016, 16 :23 .www.eipss-eg.org

2- **سيناريو الأزمة السعودية بين التصادم والإنفجار**، شفق نيوز، 2016.

. 06.20http://www.ara.shafaaq.com/49037,15/03/2016

3 -**المرجع نفسه**.

. 06.26http://www.ara.shafaaq.com/49037,15/03/2016

برنامج إيران للصواريخ الباليستية، موضحة أن العقوبات التي تنوي وزارة الخزانة الأمريكية فرضها على إيران تتعلق بالمماطلة بإيران في تطوير برنامج طهران الصاروخي وتتضمن الكثير من الأشخاص[1].

ستمنع العقوبات الولايات المتحدة الأمريكية من المواطنين الأجانب من إجراء تعاملات مع تلك الشركات أو الأفراد المفروضة عليهم تلك العقوبات، وسيتعين أيضا على البنوك الأمريكية تجميد أي أصول تملكها تلك الشركات والأفراد داخل المنظومة المالية، وتأتي إيران على حث صوت مجلس النواب الأمريكي لصالح مشروع قانون ينص على تشديد شروط السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، دون تأشيرة كما سيتعين على مواطني الدول الذين سبق لهم أن زاروا إيران والسودان وهما الدولتان اللتان تتهمهما الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الإرهاب الحصول على تأشيرة إذا زاروا الولايات المتحدة الأمريكية،فالقرار الأمريكي التعسفي أثار غضب المسؤولين الإيرانيين إذ يهدد مسيرة تنفيذ الإتفاق النووي فالإنعكاسات تتمثل في ملخص أربع نقاط وهي.[2]

1- دعم واشنطن لنظام إقليمي مستقر بعد الإتفاقية النووية مع طهران.

2- خوف الطرفين من تنامي قوة التنظيمات المتطرفة.

3- التقارب سيساعد الطرفين على تعزيز نفوذهما الجيو إستراتيجي.

4- التقارب يعزز الواقع الإقتصادي للإيرانيين.

من وجهة الإدارة الأمريكية فإن الإتفاق النووي قد يساعد الديمقراطيين على الدخول للإنتخابات الرئاسية بمنجزهم على الصعيد الدولي، فقد أقرت هذه الإتفاقية أحد أهم مبادئ الديمقراطيين في العلاقات الدولية وهو مبدأ التفاوض من أجل حل المنازعات، فالإتفاق يعد إنتصارا للإدارة الأمريكية على المستوى الإجرائي في التعامل المستقبلي مع الملف النووي الإيراني، بالإضافة إلى إبعاد أمريكا عن الخيار العسكري وأعبائه كما يحقق هذا الإتفاق إنتصارا شخصيا للرئيس الأمريكي أوباما ينهي بها عهدته الرئاسية بمنجز تاريخي[3].

في الإدارة الأمريكية تحدي داخلي كبير. حيث أن الإتفاق يحتاج لتفعيل الموافقة من الكونجرس ذو الأغلبية لجمهورية، وقد أعلن الكثير من الأعضاء الجمهوريين، بأن كتلة حزبهم سوف تصوت برفض الإتفاقية، حيث

1 - محمد عبيد يدري، المرجع السابق، ص 33.

2- سليمان الخطاب، تأثير الإتفاق النووي الإيراني مع إيران على أسعار النفط، العدد15269، **جريدة اليوم السعودية**، 5 أفريل 2015.

3- عبد الهادي حسين رائد،" البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي"، 1976 - 2010، **مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية**، جامعة الأزهر، غزة 2011، ص85.

يرى الجمهوريون الإتفاق يمنح إيران الفرصة بتوفير الوقت والإمكانيات لإمتلاك سلاح نووي، كما أنه ربما يعزز موقف إيران كقوة لها نفوذها في الشرق الأوسط.[1]

المطلب الثاني: تقيم الإتفاق النووي الإيراني

يعتبر الإتفاق النووي مع إيران مثل إعادة العلاقات الدبلوماسية مع كوبا يعتبران في واشنطن تعبيرا عن سياسة جديدة فحواها تشجيع التحول داخل الأنظمة المعادية بدل مقاومتها أو العمل على إسقاطها، حيث أقر مجلس الأمن الدولي بالإجتماع إتفاق فينا النووي بين إيران والمجموعة السداسية، كما أقره في اليوم نفسه مجلس وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي، وبهذا تبدأ مهلة التسعين يوما لدخول حيز التنفيذ منذ إعلان الإتفاق بدأ أن العالم يتعامل مع نتائجه لموضوع على أهمية لتحقيق فعلا، فالشروط الكثيرة التي تضمنها الإتفاق لن تغير من حقيقة أن إيران وشركائها الدوليين قد فتحوا صفحة جديدة بعيدة عن عام ألفين وستة ميلادي (2006م).[2]

يمكن أن نتوقع العديد من السيناريوهات بين السعودية وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، حيث ستشهد العديد من التطورات في الفترة القادمة, تتراوح بين سيناريو التصعيد والتهدئة وأخيرا التراجع في ملف الإتفاق النووي الإيراني.[3]

سيناريو التصعيد، ستشهد الأيام القادمة محاولات التصعيد من قبل كل من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في أشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة من التصعيد، قد يكون في شكل دبلوماسي من خلال قطع العلاقات الدبلوماسية من خلال السعي لمحاكمة دولية كما ذكر أحد القانونين أن من حق السعودية والولايات المتحدة الأمريكية ورفع دعوى بمحكمة العدل الدولية، تتهم فبلها إيران بإختراق الإتفاقيات الدولية، وقد يكون التصعيد في هيئة ضغوط إقتصادية قد تستخدمها الأطراف لإستمالة دول الجوار الإقليمي، إلى موقفها بزيارة الحال السياسي أو بزيادة الإتفاق على التسلح ليس بغرض الدخول في حرب مباشرة، ولكن للتفوق النوعي ودعم حلفائها في المنطقة وحماية مصالحها.[4]

1- حبيبة زيلاقي، "تأثير تحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية" ، **مذكرة لنيل شهادة الماجيستير قسم العلوم السياسية**،جامعة باتنة: 2010 ،ص104.

2 -يمني سليمان،**المرجع السابق**، ص46.

3 -**المرجع نفسه**، ص ص 47-48.

4 -فرح الزمان أبو شعير، **المرجع السابق**، ص 09.

هناك حرب بالوكالة في جبهتي النزاع القائمتين في اليمن وفي سورية بدعم كل طرف لحلفائه، فتسعى السعودية لتمويل المعارضة والضغط بقوة في الملف السوري، وربما إيقاف المسار التفاوضي لفترة قادمة وعلى الصعيد اليمني قد تسعى المملكة السعودية والولايات المتحدة الأمريكية لدعم الجيش اليمني في مواجهة الحوثيين في اليمن، لأجل إحداث تغيرات من المتوقع أن تسعى السعودية لما هو أبعد من ذلك

فتشارك في ساحات الصراع في العراق مع أمريكا، من خلال الدعم العسكري القوي السنية لمواجهة التوغل والسيطرة الإيرانية.[1]

ربما تقدم السعودية على حلفائها لدعم وحماية الجماعة السنية التي تقاتل قوات الحشد الشعبي في العراق، أو ربما تخفف الرياض من لهجتها حيال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق الذي ويخوض معارك ضاربة ضد القوات العراقية التي تدين بالولاء للنظام الإيراني، ومما يلي يمكن أن نستنتج الدوافع هذا السيناريو:

تسعى كل من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الحالية لوضع حل للتوغل الإيراني في المنطقة ولا سيما بعد شعورها بالخطر المتزايد بعد التطورات الأخيرة في ملفات الصراع والتخاذل من طرف أمريكا في مساعدتها سواء ضد إيران وبداية العمل بالإتفاق النووي الإيراني إلى تجنبها التورط في الملف السوري ورفضت دعم المعارضة، مع قبولها مؤخرا بوجود بشار على خلاف الموقف السابق، وهو مادفعها من قبل إلى عقد مؤتمر الرياض الذي يضم فصائل المعارضة دون تنسيق أمريكي.[2]

رغم الحكمة والحنكة السياسية التي تأسست بهما الدبلوماسية الإيرانية طوال العقود الماضية، إلا أن تحركها السياسي في التعامل مع الأزمة الأخيرة في المملكة العربية السعودية، إتسمت بعبثية أفرتجال وخطوات غير محسوبة قد تكلفها الكثير في الفترة القادمة، فقد حاولت إيران إستثمار إعدام الشيخ نمر المنبر في المملكة السعودية، وإستغلاله لكسب نقاط سياسية تجعلها في موقف إقليمي أقوى، غير أن حرق القنصلية السعودية في مدينة مشهد الإيرانية عكست كل الحسابات لتتلقفها السعودية، وتبني عليها مواقف حازمة بدأت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وتوجيه دول عربية وإسلامية أخرى لتبني نفس الوقف، ومن المؤكد أن الأمور لن تقف عند هذا الحد.[3]

1 -يمني سليمان، **المرجع السابق**، ص57.

2 - **المرجع نفسه**، ص ص، 58-59.

3-ليلى الرحياني، **المرجع السابق**، ص60.

بالضبط ومن خلال تأثير المتوقع للإتفاق الدولي بشأن البرنامج النووي الإيراني، من خلال تقديم رؤية عملية لمستقبل قطاع النفط العالمي، في ضوء الإتفاق الدولي بشأن البرنامج النووي الإيراني، وهناك بعض التقديرات التي تشير إلى إحتمالية نمو المعروض العالمي من النفط الخام، ومن ثم تحقيق الأسعار العالمية للنفط وإتجاهه نحو تحقيق مزيد من الخسائر، وخذه بعض التقديرات بشأن مستقبل أسعار النفط على ضوء الإتفاق الدولي.[1]

-أنه من التوقع أن يؤدي رفع العقوبات الإقتصادية على إيران إلى زيادة الصادرات النفطية الإيرانية ومن ثم إنخفاض أسعار النفط، ولكن ذلك ليس من المتوقع حدوثه قبل إنتهاء عام كامل من توقيع الإتفاق، في حالة إبرام الإتفاق من المتوقع أن تنخفض أسعار النفط بنحو5 دولارات للبرميل مباشرة، ولكنه من غير الواضح مدى إستئناف إيران لإنتاجها النفطي فور توقيع الإتفاق أم سيكون ذلك بشكل تدريجي.[2]

أدت العقوبات الدولية المفروضة على إيران التي تراكم المخزون النفطي الإيراني بحوالي20 مليون برميل من البترول الخام، ومن المحتمل أن تقوم إيران بضخ هذه الكميات في السوق مع رفع العقوبات،كما يمكن أن نستنتج أهم العوامل المحددة لقوة تأثير الإتفاق الدولي على سوق النفط،هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تحكم زيادة المعروض من النفط الإيراني، ويمكن توضيح ذلك ،وتكمن عضوية إيران في منظمة الأوبك في أنها: تنص أعراف وقوانين منظمة الأوبك على أهمية إيجاد توازن بين العرض والطلب في أسواق النفط العالمية, وقد حددت دول الأوبك سقف الإنتاج منذ عشرة سنوات بحوالي 30 مليون برميل يوميا، وعندما ينخفض إنتاج أحد الأعضاء لأي طرف يتوجب على الأعضاء تعويض هذا النقص، من خلال زيادة حصص بقية الأعضاء مع إبقاء الأجندة السياسية بعيدا عن قرارات المنظمة، ونظرا لأن إيران إحدى دول الأوبك فقد حاولت الدول مجتمعة على تقليل من إنتاج النفط، وقامت بتعويض إنخفاض صادرات النفط الإيرانية في ضوء العقوبات المفروضة دوليا وجدت نفس الشيء مع خفض الإنتاج الليبي والعراقي بسبب الظروف الأمنية، وتلتزم السعودية خاصة بالمحافظة على مستوى إنتاج الأوبك في جميع الظروف بإعتبار هدورها مرجع للإنتاج النفطي الليبي للأسواق خفضت المملكة إنتاجها مما يؤكد إلتزامها بحصة أوبك.[3]

يوضح الجدول رقم"2" أنه خلال الخمس سنوات الأخيرة بلغ متوسط الإنتاج السنوي لدول الأوبك 30,456 مليون برميل يوميا، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 2,3 % كما بلغ متوسط قيمة الصادرات

1- eancockerham**.** Iran nuchear deal night oil prices eventually, mashington bureau. 3april 2015. P,45.

2 - nict Cunningham. Oil price. To fal or fly depending on iranhan nuclear talks,oil price.com.30 march 2015. P,55.

3 - Blumberg, Iran moves closer to restoring oil escprison on nuclear accord.2015, P,64.

خلال نفس الفترة 23,625 مليون برميل يوميا بمتوسط معدل نمو سنويا بلغ 2%، وبالرغم من إنخفاض صادرات إيران إرتفاع صادرات الأوبك بمتوسط بلغ2% وهو ما يؤكد تدخل باقي الدول الأعضاء في الأوبك لسد الإنخفاض الحادث في الصادرات الإيرانية، للمحافظة الإيرانية على حصتها في السوق العالمي خلال السنوات الأخيرة.[1]

سيناريو التهدئة، قد تلجأ السعودية في المرحلة القادمة، في الإقتصار على ماتم إتخاذه من إجراءات فيما يتعلق بقطع العلاقات الدبلوماسية، وما تبعها من تداعيات دون السعي لمزيد من عمليات التصعيد،فالسعودية من مصلحتها أن لاتتورط في المزيد من الأزمات، ولكنها تريد أن تبقى على ضغطها في هذا الصدد فرغبتها في حل الأزمة في سورية قد يجعلها تسعى للتفاوض إعتمادا على ما في يدها من ورقة ضغط يمكن إستخدامها في التصعيد،كن هناك مجموعة من القيود إذ أن السعودية تريد إزاحة الأسد من المشهد السوري والسيطرة على الوضع في اليمن وهذا كله بحاجة للمزيد من الضغط على الأرض ليمكن تحقيقه وتفعيله على الجانب العملي.[2]

يمكن اللجوء إلى الخيار التنسيقي بين التحالف الإسلامي بقيادة المملكة العربية السعودية وبين التحالف الدولي ضد داعش للمشاركة في عمليات تحرير مدينة الموصل، وإدخال جيوش الدول السنية لتلك المناطق خاصة أن الأرضية مهيأة هناك بوجود هكذا تنسيق سيمنح الحكومة العراقية من إبداء أي إعتراض عليها، وستمنح المباركة الدولية لإيران ما يدفعها لإتخاذ موقف رسمي مضاد لهذا التواجد، عند ذلك فإن الميليشيات الشيعية سيكون أمامها خياران، إما الإنسحاب إلى المناطق الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية أو التصادم المباشر مع المجتمع الدولي والإنتحار.[3]

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الرابح الثاني بعد دولة إيران، حيث سيسجل التاريخ الإنجاز الكبير الذي قام به الرئيس الأمريكي باراك أوباما، والذي أنهى به القطيعة مع الجمهورية الإسلامية في دولة إيران، التي دامت لعقود طويلة وسيتيح الإتفاق للأمريكيين القيام بالعديد من الإتفاقيات الأمنية والسياسية في المنطقة مع

1-**تداعيات الإتفاق النووي الإيراني على سوق النفط في دول الخليج العربي**، الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2015.
. 12:55.http://gulfstudies.info/ar/reports 25/04/2016

2-عبد الحافظ الصاوي،" الآثار والإقتصادية للخلاف السعودي الإيراني،" 5 يناير 2016.
http: //info @ eipss- org. 12/03/2016.9:45.

3- عبد الهادي حسين رائد، **المرجع السابق**، ص 90.

إيران من أجل محاربة الإرهاب داعش، من خلال الطرف الإيراني وهنا لن تضطر الولايات المتحدة الأمريكية بالمغامرة بأي جندي أمريكي في الميدان.[1]

سيناريو التراجع، ربما يكون هذا السيناريو مستبعدا فما الذي يدفع السعودية لما تريد التراجع عنه؟، ولكن يمكن فهمه في إطار ضغوط من الخارج لأجل ذلك أحد هذه الضغوط تأتي من قبل دول الخليج التي تربطها بإيران علاقات إقتصادية وتبادل تجاري يقدر بـ22 مليار دولار سنويا، ولاسيما الدور الإماراتي الذي يشكل تعاملاتها مع إيران مايقارب 80% من حجم التبادل مع دول الخليج العربي، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تضغط هي الأخرى من أجل التراجع في الوقت الراهن، الذي ترغب فيه بإحداث نوع من التهدئة في المنطقة والإبقاء على نوع من التوازن في الشرق الأوسط.[2]

في الجانب الآخر قد يكون التراجع نتيجة لضغوط فقد يكون نتيجة لمساومات وتفاوضت بخصوص الأزمات الحالية، تأتي على هيئة ضمانات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية التي تشارك في الأزمة السورية، كرحيل الأسد أو دعم المعارضة كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تعيد زمام الأمور إليها مرة أخرى عن طريق أن تتولى الهيمنة التي تسعى السعودية إليها في التصدي لإيران حتى توقف التراشق بين الدولتين، وتعيد الأمور إليها في الشرق الأوسط قبل أن تنص يتصرف كل طرف دون تنسيق معها إجمالا يمكن القول أن على الرغم من إستبعاد أغلب التحليلات فشل الإتفاق النووي بين إيران والدول الغربية، في ظل سعي الأخيرة لتجسيد تهديدات البرنامج النووي الإيراني، فإن مكامن الخلافات ومسببات إنهيار الإتفاق الإطاري تجعل تفجير الخلافات السياسية بين إيران والدول الغربية سيناريو غير مستبعد خاصة في ظل تأجيل محاور متعددة مثيرة للخلاف من الإتفاق، وتصاعد الضغوط الإقليمية لتشديد القيود الضابطة للبرنامج النووي الإيراني بإعتباره أحد مسببات سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط.[3]

المفضل بالنسبة لمخططي السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالعلاقة مع طهران، النموذج الروسي أو الصيني فإن النموذج الصيني في التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، سيكون تقاربا سياسيا محدودا وتبادلا للمصالح أكثر منه إنفتاحا على كافة الأصعدة، ويمكن توضيح ذلك في إطار التعاون الإنتقائي المتقابل وذلك

1- يمني سليمان، **المرجع السابق**.ص54

2-فاطمة الصمادي وآخرون،" التقارب الإيراني الأمريكي،" **مركز الجزيرة للدراسات**، 2014، ص168.179.

3 -زكريا حسين، **أزمة البرنامج النووي الإيراني: التحديات المتبادلة الإيرانية الإسرائيلية الأمريكية**،(دون مكان نشر)، مكتبة حورس، 2004،ص84.

للأسباب أن مخططي السياسة الإيرانية يدركون جيدا أن إنفتاح إيران تجاه الولايات المتحدة الأمريكية تطبيعا للعلاقات بصورة كاملة وهو ما يمكن إعتباره سلبيا،لأنه يكشف عن هشاشة الوضع الداخلي وإختلاف النظر لهذه القضية بين القطبية والنظام ومواطنيه،سيكون الملف الإقتصادي والإستثمار الأجنبي ملف الصراع بين التيار الأصولي وتيار الإعتدال الذي يتزعمه روحاني، وخاصة أن لكل تيار مقاربة مختلفة على هذا الصعيد العلاقات الإيرانية الأمريكية، يبرز لنا التساؤل التالي: حول تأثيرات توقيع الإتفاق على التعاون والتنسيق الإيراني الأمريكي، وهل يعني الإتفاق بالضرورة تزايد التنسيق بين الجانبين فيما يتعلق بالقضايا والملفات الإقليمية؟، تأتي الإجابة على هذه الأسئلة مرتبطة بالإستراتيجيات التي ستنتهجها كل كن طهران وواشنطن فيما يتعلق بالعلاقة مستقبلا، ويبدو النموذج الروسي في العلاقة مرجعا لدى الطرف الأمريكي،وهناك العديد من الإستراتيجيات الأمريكية للتعامل مع إيران عقب الإتفاق ترتكز في معظمها على تعين الفرص وتحديد المخاطر.[1]

أما إذا كان موضوع الإتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني سيقود إلى بناء حالة من الإستقرار يكون لإيران وقوى إقليمية أخرى، والدور المؤثر فيها أم أنه سوف يؤدي إلى تعاظم الدور الإيراني مما يكون سببا للمزيد من المعضلات الإقليمية، مع إرتفاع في وتيرة الصراع بصورة قد تقود لمواجهات عسكرية، وحروب ستكون إيران ضالعة فيها بصورة مباشرة، وجادلت الورقة في الأسباب التي تعزز من موقع إحتمالية حدوث أي من الأمرين، ويمكن تسجيل عدد من النقاط بشأن تأثيرات الإتفاق النووي الإيراني، على موقع إيران وعلاقتها الإقليمية والدولية.[2]

سينهي الإتفاق أزمة الملف النووي الإيراني لكنه سيفتح ملفات وأزمات أخرى، مما يوجد حاجة ماسة لبناء آليات لمواجهة الأزمات والمخاطر،على الصعيد الداخلي الإيراني: يرى فريق أن النتائج الإقتصادية الإيجابية للإتفاق النووي الإيراني لن تكون مباشرة وسريعة، وستحقق إيران بعد إزالة العقوبات نموا إقتصاديا يتراوح بين 3%و7%، لكنه لن يكون كافيا لحل مشكلة البطالة **(14%)**، ويتجاوز المشكلات الإقتصادية الأخرى وبخاصة أن إيران خسرت الكثير من عائداتها نتيجة العقوبات، وأن الحكومة بحاجة إلى سنوات طويلة لجبر هذه الخسارة، يرى فريق آخر أن إزالة العقوبات ستترك أثارا إيجابية مباشرة ومستقلة على الإقتصاد الإيراني، ومن

1- محجوب الزويدي، **العقوبات الجديدة على إيران: التأثيرات والتداعيات**، مركز الجزيرة للدراسات،2012، ص50.

2- حسن رائد أحمدان، الموقف الإيراني من تطورات اليمن: وجهة نظر إيرانية، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2015.

المعلوم أن لإيران 100-140مليون دولار، من عائدات النفط المجمدة في المصارف الأجنبية، وهناك مابين 30-50 مليار دولار من عائدات إيران ستحرر فور التوقيع على الإتفاق.

-تفضل إيران النموذج الصيني في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، وترجح تقاربا سياسيا محدودا وتبادلا للمصالح أكثر منه إنفتاحا على كافة الأصعدة، ويمكن وضع ذلك في إطار التعاون الإنتقائي المتقابل.

-قد يفتح الإتفاق الطريق أمام تكوين تعاون إقليمي، مما يؤدي إلى تحقيق علاقات جيدة بين إيران وجيرانها وذلك ينسحب على علاقة الجمهورية الإسلامية مع المملكة العربية السعودية، وهذا من شأنه ضمان تدفق مستقر للنفط، الذي هو في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائها وحلفائها. [1]

1- محجوب الزويدي، **المرجع السابق**، ص 52.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر الإتفاق النووي الإيراني بالنسبة للعلاقات الإيرانية الأمريكية ، من أجل تحقيق المصالح بين البلدين فرغم التوتر الموجود بين البلدين، ويشكلا عام فإخراج الاقتصادي الإيراني من حالة الإنكماش الحالية وتحسين مستوى المعيشة لعامة الناس فإن الإتفاق سيعزز صورة التيار الإصلاحي كخيار وحيد لقيادة البلاد وبالتالي تراجع النفوذ السياسي لرجال الدين المتشددين وقادة الحرس الثوري، لصالح الصناعيين ورجال الأعمال، أما فيما يخص بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فالرئيس الأمريكي باراك أوباما يشجع مثل هذه التحولات حتى مع بقاء النظام، ويعتبره هدفا يستحق العناد، فهي سياسة إتبعها مع كوبا أيضا خلافا للإستراتيجية الأمريكية السابقة التي تؤكد تفكيك الأنظمة السياسية المعادية وليس إصلاحها.

وتبقى العلاقات الإيرانية –السعودية في حالة غير مستقرة وخاصة مع ظهور الإتفاق الجديد الذي أصبح هدف للولايات المتحدة الأمريكية، فالإختلاف الإستراتيجي في المواقف جعل من المشهد الإقليمي يرمي بظلاله الثقيلة على مستقبل العلاقات بين البلدين، في كلا البلدين يضغط بما يملكه من إمكانيات وتحالفات وذلك من أجل كسر التوازن لصالح كل منهما، وبالتالي الإنتقال من الصراع الثنائي إلى التنافس على النفوذ الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، لتصبح بذلك العلاقة بين البلدين متداخلة ومتشابكة مع مجمل تفاعلات النظام الإقليمي.

إن أهم ما يجمع العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية هو المصلحة التي تدور في عدة جوانب أمنية وإقتصادية وسياسية وأخرى مثيرة للإهتمام، فمن جهة التجارة والإعتماد المتبادل أصبحت السعودية سابع أكبر سوق أجنبي للسلع والخدمات والتكنولوجيا الأمريكية ،بإستثناء المبيعات العسكرية فالركيزة الأساسية هو الحفاظ على الإستقرار وسياسة التكامل في الشرق الأوسط، فأثر الجهود العلمية والإقتصادية والسياسية في الإتفاق النووي الإيراني يرتبط بصفة رسمية بكيفية تعامل الدول الفاعلة في الإتفاق والنهج المتبع من أجل إنجاح أو إفشال هذا الإتفاق وتتمثل هذه الجهود بصفة عامة في القوانين والمبادئ المتحكمة في الظروف التي يتسم من خلاله تتبع مسار تنفيذ الإتفاق وقائما على الدول التي تمتلك حق الفيتو.

يعتبر الإتفاق النووي الإيراني بالنسبة للعلاقات الإيرانية الأمريكية ذروة من أجل تحقيق المصالح بين البلدين فرغم التوتر الموجود بين البلدين ويشكلا عام فإخراج الاقتصادي الإيراني من حالة الإنكماش الحالية وتحسين مستوى المعيشة لعامة الناس فإن الإتفاق سيعزز صورة التيار الإصلاحي كخيار وحيد لقيادة البلاد وبالتالي تراجع النفوذ السياسي لرجال الدين المتشددين وقادة الحرس الثوري، لصالح الصناعيين ورجال الأعمال، أما فيما يخص بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فغن الرئيس الأمريكي باراك أوباما يشجع مثل هذه التحولات حتى مع بقاء النظام، ويعتبره هدفا يستحق العناد، فهي سياسة إتبعها مع كوبا أيضا خلافا للإستراتيجية الأمريكية السابقة التي تؤكد تفكيك الأنظمة السياسية المعادية وليس إصلاحها.

وتبقى العلاقات الإيرانية –السعودية في حالة غير مستقرة وخاصة مع ظهور الإتفاق الجديد الذي أصبح هدف للولايات المتحدة الأمريكية فالإختلاف الإستراتيجي في المواقف جعل من المشهد الإقليمي يرمي بظلاله الثقيلة على مستقبل العلاقات بين البلدين، في كلا البلدين يضغط بما يملكه من إمكانيات وتحالفات وذلك من أجل كسر التوازن لصالح كل منهما، وبالتالي الإنتقال من الصراع الثنائي إلى التنافس على النفوذ الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط لتصبح بذلك العلاقة بين البلدين متداخلة ومتشابكة مع مجمل تفاعلات النظام الإقليمي، فأهم مايجمع العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية هو المصلحة التي تدور في عدة جوانب أمنية وإقتصادية وسياسية وأخرى مثيرة للإهتمام، فمن جهة التجارة والإعتماد المتبادل أصبحت السعودية سابع أكبر سوق أجنبي للسلع والخدمات والتكنولوجيا الأمريكية بإستثناء المبيعات العسكرية فالركيزة الأساسية هو الحفاظ على الإستقرار وسياسة التكامل في الشرق الأوسط، فأثر الجهود العلمية والإقتصادية والسياسية في الإتفاق النووي الإيراني يرتبط بصفة رسمية بكيفية تعامل الدول الفاعلة في الإتفاق والنهج المتبع من أجل إنجاح أو إفشال هذا الإتفاق وتتمثل هذه الجهود بصفة عامة في القوانين والمبادئ المتحكمة في الظروف التي يتسم من خلاله تتبع مسار تنفيذ الإتفاق وقائما على الدول التي تمتلك حق الفيتو.

خاتمة

الخاتمة:

تكمن خصوصية الإتفاق النووي الإيراني في الرؤى الإستراتيجية ،لطبيعة سياسة دول الخليج في مرحلة ما بعد التوقيع ومدى إستمرارها في نهج عدم إتباع سياسات إقليمية ،تتماشى كليا مع الخطوط الحمراء العريضة لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية.

بحيث يكون هناك ردا أحاديا من شأنه أن يتعارض مع المصالح الأمريكية ،في ظل إدراك عدد من دول الخليج والدخول في تحالفات إستراتيجية علانية مع قوة نووية ،للحصول على مظلة نووية لتأمين ردع إستراتيجي تجاه إيران وأخر هذه الخيرات ،يدور حول إمكانية قيام دول الخليج بشراء سلاح نووي جاهز فخصوصية الإتفاق تكمن في مدى إمكانية إقامة علاقات أوسع، مع روسيا وفرنسا كوسيلة للموازنة في التقارب الملموس في العلاقات الأمريكية الإيرانية بمعنى موازات إيران في المشروع النووي مع محاولاتها الدخول مع باقي الدول النووية.

أما بالنسبة لظروف الإتفاق النووي تتمثل في محاولة إستكمال إيران لبرنامجها النووي ،ذلك بالتمسك الجيد بمشروعها في ظل رفع العقوبات الإقتصادية على إيران ،تفرض عليها سياسات جديدة تتعلق بالإقتصاد والإستثمار الإيراني، والعلاقات المتوترة بين البلدين (الولايات المتحدة الأمريكية وإيران) يهدد مسيرة هذا الإتفاق، فلجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إتخاذ إجراءات أمنية ردا على أي إنتهاك للإتفاق النووي.

إذا فخصوصية الإتفاق النووي الإيراني مرتبط إرتباطا وثيقا ،بالظروف التي تتحكم فيها الدول الفاعلة في الإتفاق، فتأثر طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية وذلك بمحاولة السعودية التهديد بقطع أو تخفيض إمدادات النفط ،إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لكن النمو السريع في إنتاج النفط والغاز في أمريكا الشمالية قد يقلل من الإقتصاد للملكة العربية السعودية، ولكن في حقيقة الأمر طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية مرهونة بالمصلحة والقوة، وذلك بتعظيم الفوائد وتقليل الخسائر فالإنفتاح لإيران تجاه الولايات المتحدة الأمريكية هو تطبيعا للعلاقات بصورة كاملة ،وهو مايمكن إعتباره سلبيا لأنه يكشف عن هشاشة الوضع الداخلي، وإختلاف وجهات النظر في القضية القطبية ونظام مواطنيها.

فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع نخرج بمجموعة من الإستنتاجات:

-بروز الإتفاق النووي الإيراني كظاهرة جديدة في الساحة الدولية ،له علاقة وطيدة بالجذور التاريخية للملف النووي الإيراني ومدى تمسك إيران بهذا المشروع.

-يؤثر الإتفاق النووي الإيراني على طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية بشكل سطحي ،بمعنى أنه لايضرب في صميم العلاقة بين البلدين فحماية السعودية مرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية .

-الإتفاق النووي الإيراني يؤثر بشكل تلقائي على كل الأطراف الموقعة عليه لكن بدرجات متفاوتة فالكاسب الأكبر من هذا الإتفاق، هو إيران في جانبها الإقتصادي وحتى السياسي وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية وذلك بخفض نسبة تخصيب اليورانيوم لإيران لعدة سنوات.

-مستقبل الإتفاق النووي الإيراني مرتبط بالثقة أو عدم الثقة ،بين دول المشاركة فيه بمعنى فشل أو نجاح هذا الإتفاق مرهون بالعلاقات القائمة والظروف الدولية.

حسب مادرسنا في هذا الموضوع (الإتفاق النووي الإيراني وإنعكاساته على العلاقات الأمريكية السعودية)، نرى أن الإتفاق يرتكز على جملة من التفاعلات مابين الدلو المشاركة في الإتفاق، فكل دولة فيه مسؤولة على عواقب نتائجه سواء بالسلب أو الإيجاب على المدى البعيد أو القريب ،في الجوانب والإقتصادية والسياسية والعسكرية وتأثيرها على الأوضاع الداخلية والخارجية على الدول الأخرى وخاصة السلم والأمن الدوليين ،وتحملها ما سيحدث في المستقبل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I- المراجع بالعربية:

أ- الكتب:

1- أبو ناصر عدنان حسن، **البرنامج النووي الإيراني من التأسيس إلى التسيس**، دمشق:2007.

2-أبو هدية أحمد، **إسرائيل والمشروع النووي الإيراني**، مركز الدراسات الفلسطينية، 2006.

3-أنيس فتحي محمود، **الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة**:أبو ظبي:2006.

4-بيومي عمرو رضا، **القدرات النووية الإيراني بين الإرهاب الأمريكي والإسرائيلي إزدواج المعايير الدولية**، النهضة العربية،2011.

5-البلوشي عمر بن عبد الله، **مشروعية أسلحة الدمار الشامل وفقا لقواعد القانون الدولي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.

6-بيليس جون، وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، دبي:ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004.

7-حامد محمود عطية، **الأسلحة النووية الكيميائية والبيولوجية في عالمنا المعاصر**، الكويت:دارسات الصبح،2004.

8-حامد محمود عطية، **إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل**، مصر: الهيئة المصرية العليا للكتاب، 2005.

9-حسين زكرياء، **أزمة البرنامج النووي الإيراني: التحديات المتبادلة الإيرانية، الإسرائيلية- الأمريكية**، مكتبة حورس، 2011.

10-حنفي عبد العظيم محمود، **الشرق الأوسط صراعات ومصالح المتغيرات الأمريكي والعلاقات التركية الإيرانية**، القاهرة: دار الكتاب، 2007.

11-حجازي محمود محمود، **حيازة إستخدام الأسلحة النووية على ضوء أحكام القانون الدولي**، القاهرة: مطبعة العشري، 2005.

12–محمود أحمد إبراهيم، **البرنامج النووي الإيراني، أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التعنيد،** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005.

13–مسعد نفين عبد المنعم، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**،ط، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

13–أبلحالي عصام نايل، **تأثير التسلح الإيراني علي الأمن الخليجي**،عمان:دار الحادية للنشر،2011.

15–مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية في الأصول والنظريات،** ط1 الكويت: منشورات ذات السلاسل،1987 .

16–المخادمي عبد القادر رزيق، **سباق التسلح الدولي،** الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية2010.

17–عريسي طلال، **الجمهورية الصعبة "إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية"**، بيروت:دار الساقي 2006.

18–عبد المنعم محمد نور الدين، **النشاط النووي الإيراني من النشأة وحتى فرض العقوبات،** القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية،2009.

19–عبد العزيز اشرف عبد القادر، **الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووية "الحالة الإيرانية (2001–2011)**، ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2012.

20–العكلة وسام الدين، **تحدي نووي إيراني حقيقة أم وهم؟ دراسة علمية قانونية واقع برامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية،** سوريا: دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر،2013.

21–عويس محمد زكي، **مستقبل الطاقة النووية والأمن العربي،** مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب 2011.

22–غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية،** بيروت، معهد الأسماء العربي،1980.

23– غنيم سوزان معوض، **النظم القانونية الدولية لضمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية** الإسكندرية (مصر): دار الجامعة لجديدة،2011.

25–الراوي رياض، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط،** دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع،2006.

26- نزار عبدا القادر، **إيران والقنبلة النووية والطموحات الإمبراطورية**، بيروت:المكتبة الدولية.

27- تشومين شاهرام، طموحات إيران النووية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2007.

28-حامد محمود عطية، **أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط**، القاهرة: الدار الثقافة للنشر .2004.

29 -بوادي حسين المحمدي، **الإرهاب النووي لغة الدمار**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2007.

30-حامد ممدوح عطية وبدوي عبد الفتاح، **السلام الشامل أم الدمار الشامل**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،1991.

31 بيومي عمرو رضا، **القدرات النووية الإيرانية**، القاهرة:دار النهضة العربية، 2002.

32 جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2007.

33 حي ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت(لبنان): دار الكتاب العربي،1975.

ب: الدوريات و المحلات والصحف:

1-الزويري محجوب، "العقوبات الجديدة على إيران: التأثيرات والتداعيات"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2012.

2-الخطاف سليمان، "تأثير الاتفاق النووي مع إيران على أسعار النفط"، **جريدة السعودية**، 5 أفريل 2015.

3-بول روجرز، العمل العسكري ضد إيران: التأثير والتداعيات، بيروت: **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**،2010.

4- بنوتة محمود خيري،"السياسة النووية لإسرائيل، "القاهرة، **مطبعة الشعب**، 1970.

5- ألسبكي أمال، "تاريخ إيران السياسي بين ثوري 1906-1979"،ع25، **سلسلة عالم المعرفة**، أكتوبر 1999.

6-البرصان احمد، "إيران والولايات المتحدة ومحور النشر، الدوافع السياسية والإستراتجية الأمريكية" ع148، **مجلة السياسة الدولية**، 2002.

7-أبوناصر عدنان، "التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانية والموقف المتناقض للغرب"، ع 101، **مجلة الوحدة الإسلامية**،2010.

8-محمود احمد إبراهيم، "البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية"ع6 **مختارات إيرانية**، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2001.

09-محمود احمد إبراهيم، " البرنامج النووي الإيراني "أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد" القاهرة: **مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية الأهرام**،2005.

10-سويلم حسان، "التوجه الإيراني الجديد في الخليج، المضامين والاحتمالات "،ع48، **مختارات إيرانية** مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،2004.

11-عبد المنعم محمد نور الدين، "قضايا إيرانية،ع7، المستجدات السياسية، **مركز الدراسات الشرقية** جامعة القاهرة .2005.

12-عبد المؤمن محمد السعيد،"إيران ومشكلاتها النووية "،ع37 **مختارات إيرانية**، القاهرة مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية .2003.

13-سليمان يمنيي، "الأزمة السعودية الإيرانية: التطورات والتداعيات "، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية** .2016.

14- **ثلاثة سيناريوهات إيرانية مبعد الاتفاق النووي القاهرة**، موقع جريدة المصريين،2015.

15-عبد المؤمن محمد السعيد "إيران ومشكلاتها النووية "ع37، **مختارات إيرانية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية، بالأهرام، أغسطس 2003.

16-عبد الأمين سهيلة، "ملف إيران النووي (دراسة في الموقف الدولي والتطورات الأخيرة) "، ع2920 **الحوار المتمدن**، محور السياسة والعلاقات الدولية،2010/02/17.

17-بوطالب عبد الهادي، "الردع النووي المتبادل حسر الصراع بين القطبين"، المغرب: **مقال منشر في مطبوعات أكادمية المملكة المغربية** .1999.

18-أحمدان حسن، "الموقف الإيراني من تطورات اليمن: وجهة نظر إيرانية"، **مركز الجزيرة للدراسات** 2015.

19-الصادي فاطمة، "مبعد الاتفاق النووي: حسابات إيران وعلاقاتها"، **مركز الجزيرة للدراسات**،2015.

20- الصمادي فاطمة وآخرون، "التقارب الإيراني-الأمريكي"، **مركز الجزيرة للدراسات**،2014

ج-الموسوعات:

1-سويد ياسين، **الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية**، الموسوعة الفلسطينية، ق2،ج2، بيروت: الهيئة الفلسطينية،1990.

2-الجاف حسن كريم، **موسوعة تاريخ إيران السياسية من التاريخ الأسطوري حتى نهاية الدولة الطاهرية**، لبنان :الدار العربية للموسوعات،2008.

د: الدراسات والرسائل والمحاضرة الغير منشورة:

1- زلاقي حبيبة، "تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية "، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير :قسم العلوم السياسية**، جامعة باتنة:2010/2009.

2-حسنين رائد حسين عبد الهادي، "البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي (1979_2010)"، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**،جامعة الأزهر _غزة،2011.

3-أبلحالي عصام نابل، "تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979"**مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، جامعة مؤتة ،2007/2006.

4-الخوالد أجريد، "السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991_2012)"، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**.

5-لوصيف عبد الوهاب، "دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني"، **مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة دولية**،جامعة لخضر باتنة،2013.

6-حمد بن محمد أل راشد، "السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج "، **مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**.2012.

7-زرقين عبد القادر، "تنفيذ الجهود الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية"، **مذكرة لنل شهادة الدكتوراه في القانون العام**، جامعة أبو بكر بلقايد يتلمسان 2015/2014.

8-مصباح عامر "الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية من خلال بعض القضايا الدولية المعاصرة "، **مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** بكلية العلوم السياسية والإعلام جامعة يوسف بن خده الجزائر،2016/2015.

9-رابح بن العيد، "نظام الحكم في جمهورية إيران الإسلامية دراسة في الأسس النظرية والمؤسسات السياسية " **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، فرع تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008.

10- عرجون شوقي، " المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة "، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية**، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة،2007/2006.

هـ: التقارير:

1- أوباما: **إستخدام حق النقض إذا رفضت الكونجرس الإتفاق مع إيران**، بي بي سي عربي:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150714_iran_deal_o
, 13:22.bama_reaction 05/02/2016

2- **إنعكاسات الإتفاق النووي على حساب سياسات إيران**، 22 نوفمبر 2016.
http://www.alhayat.com/Opinion/Raghida-Dergham/13568157.
. 16.45.25/04/2016

3- **أرشيف الأخبار، غموض يلف أهداف البرنامج النووي الإيراني**. 2001
http // hembred band.net.com 13/03/2016 ,15.30

4- **تقرير مجلس الأمن الدولي** 1731، (2006/12/26) على الموقع:
online.artical.html,11/03/2016. 14:00http://www,islam

5- أبو شعير فرح الزمان، **إيران والسعودية إرث تاريخي من الخلاف والعلاقة رهن المتغيرات الإقليمية**، 22 يناير 2014.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/20141229228673692.h
24/03/2016 .14:35tml,
.

و: موقع الإنترنت:

1. **الإعلان الرسمي في الإتفاق التاريخي بشأن برامج إيران النووي**:بي بي سي عربي:

http://www.bbc.com/.../150714_**iran_nuclear**_talk_**agreeme**.
28/02/2016, *09:25*.

2. **خلاف روسي ألماني حول الملف النووي الإيراني**، الأهرام، 28 أفريل 2006.

http:www.ahram.org.eg/Archive/2006/4/.../WORL1.HTM
11/02/2016. 14:12

3. **طهران تتراجع عن تهديدها بإستئناف تخصيب اليورانيوم**، الجزيرة نت، 16 يوليو 2004.

http://drkhahi.blogspot.com/01/biog/post/html 10/03/2016. 09:15

4. أكبر إعتماد، الملف النووي الإيراني، **صحيفة القدس**، 2010/04/10.

.http//www islamonline artical.html .11/03/2016. 10:00

5. راضي حسان حسن، **النووي الإيراني تحديات كبرى: دراسة حول الملف النووي الإيراني وتداعيته** دراسة منشورة على شبكة الإنترنت من خلال موقع البصرة الإلكتروني .

http://*araa.sa/index.php?view=article&I,17/03/2016,15:45*

غالي إبراهيم، دوافع إيران النووية وردود الفعل العربية، **دراسة منشورةبتاريخ9/11/2010**، على الرابط الإلكتروني :http//drkhahi.blogspot.com/01/biog/post/html

6. إتفاق إيران النووي وردود الفعل الأولية، **مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية الإستراتيجية**. 2016/03/03.

http://asharqalarabi.org.uk/16/03/2016. 9:00. 03

7. ناجي محمد عباس، الإتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإستراتيجية، **المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط**.

http // hembred band.net.com 7/3/2016. 09:00

8. -ترحيب عربي جذر بإتفاق إيران النووي، سكاي نيوز 2016/05/03.

. *11:02 http://*.aljazeera.net/.../**arabic,**27/03/2016

10-الجمهوريون في الكونجرس يستعدون للتصويت ضد الإتفاق النووي الإيراني، **جريد الشعب الجديدة** 3أغسطس2015.

11-محمد عباس ناجي، **الإتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإستراتيجية**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

http:// ncmes.org/ar/events/169..03/03/2016. 10: 25

12-عبد الحافظ الصاوي،" **الآثار والإقتصادية للخلاف السعودي الإيراني،**" 5 يناير 2016. مأخوذ من الرابط الإلكتروني:

http: //info @ eipss- org. 12/03/2016.9:45.

13-سيناريو الأزمة السعودية بين التصادم والإنفجار، شفق نيوز، 2016.

http://www.ara.shafaaq.com/49037,15/03/2016. 06.20

14-ليلى الرحباني،"**الإتفاق النووي الإيراني : من ربح ومن خسر**، 2015/7. مأخوذ من الرابط الإلكتروني:

https://arabic.rt.com/news/807792 .25/03/2016. 15:55

15-علي بشار بكر أغوان، **الإنعكاسات الجيوسياسية الإقليمية للإتفاق النووي الإيراني**،المركز الديمقراطي العربي، يوليو.

*http//www.sasapost.com/.../the-world-after-the-**iranian-nucl,**16/03/2016,11:10*

المراجع باللغة الأجنبية:

Les ouvrages :

1- Ahmed Hocine, perception de sécurité et stratégiques nationales au moyen orient: le routour de la puissances iranienne un nouvel Irak édition i f r i juin.

2- jalil roshand."irano nuclear technologies and inter national Security". The iranian journal of inter national affair vol vIII.no.spring 1996.

Les periodogique:

1- seancockerham**.** Iran nuchear deal night oil prices eventually,mashington bureau.3 april2015.

2- nict Cunningham. Oil price. To fal or fly depending on iranhan nuclear talks, oil price.com.30 march 2015.

3- Blumberg, Iran moves closer to restoring oil escprison on nuclear accord.2015.

الملاحق

جدول (1): يبين الموقع الجغرافي لدولة إيران.

القارة	أسيا
-المنطقة -المساحة -الشريط الساحلي	-جنوب غرب أسيا. -1648000 (المرتبة 18). -1660كم الخليج العربي. -800كم بحر قزوين.

-الحدود الأرضية -الدول المجاورة وطول حدودها. -أعلى نقطة. -أدنى نقطة. -فرق التوقيت.	-5.440كم. -أفغانستان: 936كم -أرمينيا:35كم. -أذربيجان:432كم. -العراق:1.458كم. -باكستان:909كم. -تركيا:499كم. -تركمانستان:992كم. -دماوند:5671متر. -مستوى البحر. - +4:30 توقيت عالمي.

جدول (2) يبين نسبة الإسلام في دولة إيران

الدين	الإسلام	شيعة	السنة	زرادشتية، يهودية، مسيحية، بهائية
النسبة	99%	89%	10%	1%

.

الجدول رقم (03): موقف دول الشرق الأوسط من معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية:

الدولة	تاريخ الإنضمام	إتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية
سوريا	24 سبتمبر 1969	بدأ نفاذه في 18 ماي 1992
العراق	29 سبتمبر1969	بدأ نفاذه في 29 فيفري1972
إيران	02 فيفري1970	بدأ نفاذه في 15 ماي 1974
الأردن	11فيفري1970	بدأ نفاذه في 21 فيفري198
لبنان	15 جويلية 1970	بدأ نفاذه في 05 مارس1973
ليبيا	26 ماي 1975	بدأ نفاذه في 08 جويلية 1980
اليمن	01جوان 1979	.....
مصر	26 فيفري 1981	بدأ تنفيذه في 30 جوان 1982
السعودية	03أكتوبر 1988	.....
البحرين	03 نوفمبر 1988	.....
قطر	03 أفريل1989	.....
الكويت	17 نوفمبر 1989	تم توقيعه في 10 ماي 1999
الإمارات	26 سبتمبر 1995	.....
عمان	23 جانفي 1997	تمت الموافق عليه في 20 سبتمبر 1999
إسرائيل	.....	.....

السنة المالية	إجمالي الاتفاقات	التسليم
1950م -1964م	026,87	426,75
1965م	643,341	839,5
1966م	652,8	200,12
1967م	759,136	572,27
1968م	696,13	856,36
1969م	214,4	086,32
1969م	910,80	937,31
1970م	004,371	049,64
1971م	259,709	646,159
1972م	819,614,3	159,211
1973م	087,742,8	971,329
1974م	155,888,1	239,324
1975م	519,121,4	883,926

من خلال الجدول تتضح لنا أن كل دول المنطقة بادرت إلى الإنضمام إلى المعاهدة، حيث كانت دول الطوق ويتعلق الأمر بسوريا والأردن ولبنان، إضافة إلى كل من العراق وإيران، وبقيت مصر إلى هي السباقة في ذلك غاية عقد إتفاقية السلام مع إسرائيل فانضمت سنة ألف وتسعمئة وواحد وثمانون ميلادي (1981م)، لتتبعها في نهاية الثمانينات دول الخليج العربي، لتبقى إسرائيل الدولة الوحيدة التي لم تنضم إلى المعاهدة، حيث ظلت الدول العربية تواصل في دعوتها للإنضمام ولم تجد صدا لذلك.

القضية	الفرص	المخاطر
- هل يمنع الإتفاق إمتلاك إيران للسلاح النووي.	- سيمنع الإندفاع المعلن لذلك. - سيردع المحاولات السرية للحصول على السلاح النووي.	- عدم الإلتزام بالبنود - وجود ثغرات تمكن إيران من إمتلاك سلاح نووي.
هل تصبح إيران معتدلة أم أكثر تشددا؟	فرصة لزيادة تأثير البراغماتيين.	أن تعزز المتشددين من قوتهم بعد الإتفاق.
هل سيساعد الإتفاق في إستقرار الشرق الأوسط أم يعزز المنافسة؟	سيشكل فرصة كبيرة للتعاون بين واشنطن وطهران في أفغانستان والعراق.	- سيعزز المنافسة في العراق وسورية واليمن. - سيفاقم من قلق الشركاء العرب وسيردون على ذلك بطريقتهم.

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات دول لأوبك	22312	23112	13581	25068	240454
معدل لتغير(%)	-	3,6	2,0	6,3	4,0
إنتاج دول الأوبك	28927,1	29249,4	30121,2	32424,7	316038
معدل التغير	-	1,1	3,0	7,6	-2,5

جدول رقم1:تطور الميزان التجاري للنفط الخام خلال عام 2014م (مليون برميل/يوميا)

فهرس المحتويات

مقدمة:.....أ–ب–ت–ث– ج

الفصل الأول: خلفيات الإتفاق النووي الإيراني.....6

المبحث الأول: الخلفية الجيو إستراتيجية لدولة إيران.....6

المطلب الأول: الموقع الجيو إستراتيجي لدولة إيران.....7

المطلب الثاني: أهمية الموقع الجيو إستراتيجي لدولة إيران..... 8

المبحث الثاني: الملف النووي الإيراني..... 9

ا لمطلب الأول: تطور الملف النووي الإيراني.....10-19

المطلب الثاني: خلفيات الملف النوويالإيراني.....20

المبحث الثالث: الإتفاق النووي الإيراني 21

المطلب الأول: ظروف الإتفاق النووي الإيراني. 22-23

المطلب الثاني: خلفيات الإتفاق النووي الإيراني 24

خلاصة الفصل الأول: 25

الفصل الثاني: تأثير الإتفاق النووي الإيراني على العلاقات الأمريكية السعودية.....26

المبحث الأول: طبيعة العلاقات (الإيرانية –الأمريكية– السعودية) في الإتفاق النووي الإيراني.....26

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية–الأمريكية في الإتفاق النووي الإيراني.....27

المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية–السعودية في الإتفاق النووي الإيراني..... 28-30

المطلب الثالث: العلاقات الأمريكية –السعودية في الإتفاق النووي الإيراني.....31-38

المبحث الثاني: دور إيران في الإتفاق النووي.....39

المطلب الأول: الجهود العلمية الإقتصادية في الإتفاق النووي الإيراني... 40-42

المطلب الثاني: الجهود السياسية والأمنية في الإتفاق النووي الإيراني.....43-44

المبحث الثالث: تداعيات الإتفاق النووي الإيراني..... 44

المطلب الأول: إنعكاسات الإتفاق النووي الإيراني على أهم الأطراف.....45-48

المطلب الثاني: تقييم الإتفاق النووي الإيراني.....49-55

خلاصة الفصل الثاني: 56

الخاتمة..... 57-58

الملخص:

خلصت الدراسة حول موضوع إنعكاسات الإتفاق النووي الإيراني على العلاقات الأمريكية السعودية، إلى أن الإتفاق النووي يتكون من عدة أطراف دولية، تمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، بريطانيا فرنسا، والطرف الآخر المتمثل في إيران، وهو بالضبط مجموعة خمسة زايد واحد (5+1)، وقد تمثلت إنعكاسات هذا الإتفاق في إبراز المستفيدان من الإتفاق النووي الإيراني، وهما الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران، بإعتبار أن دلك يخدم مصالحهما وتوجهاتهما الإستراتيجية.

وهذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن السعودية كطرف دولي تعتبر الخاسر الأكبر من هذا الإتفاق كونها رفضت رفضا قاطعا الإتفاق، الذي سيجعل إيران قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي ستنافسها في ذلك، وكنتيجة العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية قبل الإتفاق تميزت بأنها علاقة حسنة وجيدة، أما بعد الإتفاق فإتسمت العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية تميزت بأنها علاقة متوترة، وتفتقد إلى الإنسجام.

وقد تمثل الهدف الأسمى من الاتفاق النووي الإيراني في ثلاث ركائز أساسية تمثلت في:

1- الدعوة إلى السلاح النووي من الدول النووية

2- منع إنتشار السلاح النووي أو منع أي دولة غير نووية من إمتلاكه.

3- التعاون في مجالات الطاقة النووية والبرامج السلمية للتعاون النووي.

- إلا أن هذه التوقعات مرتبطة بظروف وتحولات إقليمية وعلى العرب الإستمرار في إستخدام ورقة الدعوة إلى إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

Abstract:

The study on the subject of the implications of Iran's nuclear agreement on US-Saudi relations ,that the nuclear deal consists of several international parties represented in the United states, Russia, Britain ,France ,China and the other side of Iran , which is exactly the group (5+1) and has represented the implications of this agreement in highlighting of the Iranian nuclear deal are all from the united states and Iran ,given that it serves their interests and strategic the one hand ,on the other hand , we find that Saudi Arabia is an international party is the biggest loser of this agreement being categorically rejected the agreement which will make Iran a regional power in the Middle East ,and therefore is going to challenge the result and the relationship between Saudi Arabia and the United States before agreeing the distinction of being a good and a good relationship but after the agreement Vacmt as tense relations and lacks harmony.

May represent a nominal target of the Iranian nuclear issue in the three main pillars was to:

1 -call for nuclear weapons from nuclear states.

2-preventing the speed of nuclear weapons ,or prevent any non-nuclear state from owning it .

3-cooperation in the fields of nuclear energy and peaceful nuclear cooperation programs.

However, these expectations linked to regional conditions and shifts and the Arabs' continue to use paper and call for a zone free of nuclear weapons in the Middle East.